الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

دور المرافقة في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (للفترة – 2016 –2020)

– الوكالة الولائية بســـكرة–

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعداد الطالب:

– برتيمة هشام

الأستاذ المشرف:

– د.نصيرة عقبة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. عديسة شهرة	أ محاضر	رئيسا	جامعة بسكرة
د. نصيرة عقبة	أ محاضر	مشرفا و مقررا	جامعة بسكرة
د. بن تركي وليد	أ محاضر	مناقشا	جامعة بسكرة

الموسم الجامعي:2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

دور المرافقة في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (للفترة – 2016 –2020)

– الوكالة الولائية بســـكرة–

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعداد الطالب:

– برتيمة هشام

الأستاذ المشرف:

– د.نصيرة عقبة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
د. عديسة شهرة	أ محاضر	رئيسا	جامعة بسكرة
د. نصيرة عقبة	أ محاضر	مشرفا و مقررا	جامعة بسكرة
د. بن تركي وليد	أ محاضر	مناقشا	جامعة بسكرة

الموسم الجامعي:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب"

صدق الله العظيم

الآية 88 من سورة هود

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أسباب وأسرار النجاح والصلاح والفلاح، إلى من لا يمكن

للكلمات أن توفي حقهما:

الوالدين الكريمين أطال الله لي في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي وذرياتهم

إلى زوجتي الغالية التي وقفت معي في السراء والضراء

وشجعتني في إتمام هذا العمل

إلى قرة عيني أبنائي الأعزاء احمد حسام، قاسم عبيد الله، لميس

إلى كل الأهل والأصدقاء .

إلى الذي كاد أن ويكون رسولا، إلى من يفيض القلب ويسعد اللسان بالإشادة لمن

قدم العون ورسم الطريق لهذا البحث أستاذي الفاضل"نصيرة عقبة"

شكر و تقدير

اللهم إني أسألك إيمانا دائما، وقلبا خاشعا، وعلما نافعا ويقينا صادقا

ودينا قيما، و أسألك دوام العافية و أسألك تمام العافية، و أسألك الشكر

على العافية، و أسألك الغنى عن الناس يا رب العالمين

نشكره ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه للذي خلقنا وشق سمعنا وبصرنا

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى أله وأصحابه أجمعين.

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بالثناء العطر والشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى الأستاذ المحترم

السيد: نصيرة عقبة على كل ما قدمه من توجيهات قيمة وملاحظات

من أجل إثراء هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر و الامتنان للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة.

ولا يفوتنا أن نشكر كافة إطارات و عمال وكالة ANGEM.

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتحسين الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز أساليب وأشكال المرافقة والدعم المستخدمة في الجزائر من أجل إنشاء وتفعيل هذه المؤسسات الحيوية حتى تساهم في بناء تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة مع التركيز على جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المرافقة تعتبر شيء جديد في الجزائر حيث مازالت المؤسسات لم تعتني بها كمهنة، كما تم التوصل إلى أن المرافقة المادية دون الأخذ بعين الاعتبار أهمية منح المرافقة في مجال التسيير والمسائل القانونية وغيرها والتي تمثل أحد الصعوبات التي تواجه المقاول.

الكلمات المفتاحية: المرافقة، المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،تحسين، هيئات الدعم، الوضعية المالية ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة.

Abstrat:

The study has reached several conclusions, the most important of which is that accompaniment is that considered a new thing in Algeria, where institutions have not taken care of it as a profession. It has also been concluded that the material accompaniment without taking into account the importance of granting accompaniment in the field of management and legal and other matters.

The aim of this study was evaluate the role of business accompaniment in supporting and developing the medium and medium enterprises and to highlight the accompanying methods and support used in Algeria to establish and activate these vital institutions to contribute to the building of comprehensive economic and social development with a focus on the National Agency Micro Crédit.

.

Key words: accompaniment small and medium foundation business accompaniment National Agency Micro Crédit Biskra.

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية السداسي الأول سنة2013	12
02	جدول يوضح برنامج التمويل والقيمة القصوى المحدد للشراء	36
03	حصيلة التمويل ومناصب الشغل المستحدثة من طرف لولاية بسكرة خلال الفترة 2016– 2020	43
04	الملفات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف لولاية بسكرة خلال الفترة 2016– 2020 حسب السنوات	43
05	توزيع القروض الممولة حسب قطاع النشاط والموجهة لشراء المواد الأولية خلال الفترة 2016– 2020	44
06	تطور توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2016– 2020	45
07	القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2016– 2020	46
08	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية خلال الفترة 2016– 2020	47
09	تسديدات قرض لشراء مواد أولية	48
10	تسديدات قرض لاقتناء عتاد	49

مقدمة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية لتلك التحولات لأنها كانت أداة التحول، وذلك من خلال التنازل عنها لصالح القطاع الخاص أو من خلال تعدد الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحسين أدائها ووضعيتها المالية، وتميزت الإصلاحات بالتحرر وانفتاح نموذج المؤسسة الكبيرة إلى نموذج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تزايد تعدادها بمعدل جد متسارع، خاصة بعد تجزئة المؤسسات العمومية وتهيئتها للخوصصة بعد سنة 1995 ، ونتيجة لتلك الظروف تكاثفت المجهودات لتعزيز دور مرافقة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد كونها تمثل أحد روافد التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والمتطورة على حد سواء .بالإضافة إلى قدرتها على امتصاص كم هائل من اليد العاملة و أهميتها في دعم التنمية الاقتصادية، والتخطيط المستقبلي نابعة من دورها في ارتفاع حجم مساهمتها في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام، علاوة على حجم الاستثمارات المرتبطة بها.

لكن في الجزائر لم يبرز الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا مع بداية التسعينات ، وتزامنا مع برامج الإصلاح الاقتصادي بدأت الرؤى تتغير وأصبح موضوع المرافقة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل حيزا كبير، حيث باشرت السلطات الجزائرية في تحرير الاقتصاد الوطني لتجسيد قواعد السوق وتكييف المجهودات لتشجيع نشأة القطاع الخاص وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الاقتصاد الوطني ،لكن مع تطور الظروف الاقتصادية وزيادة حدة المنافسة بات من الضروري الاهتمام أكثر بهذه المؤسسات وإيجاد السبل الكفيلة لدعمها وترقيتها، خاصة أن نسبة كبيرة منها يتوقف عن النشاط خلال السنوات الأولى من بدايتها ومن بين الأساليب المعتمدة في ذلك هو أسلوب المرافقة المقاولاتية، حيث يعتبر من الأساليب الحديثة التي تتم عن طريق هيئات الدعم والمرافقة المختلفة والتي تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع ،من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة والتمويل فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء المؤسسة، وأيضا تفادي كل الأخطار التي تواجه المؤسسات لاسيما في المراحل الأولى من بداية نشاطها الأمر الذي يزيد من فرص بقائها واستمراريتها.

الإشكالية :

ومنه تتضح معالم الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى فاعلية دور برامج المرافقة في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة المصغرة؟

الأسئلة البحثية:

و لكي يتسنى لنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل ساهمت برامج المرافقة لهيئات الدولة في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

2- فيما تتمثل أهمية المرافقة التي وضعتها الدولة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

3-هل للمرافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دور فعال في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ؟

– الدراسات السابقة:

من الدراسات التي تناولت البحث في بعض جوانب الموضوع:

1) دراسة ل :صندرة سايبي،2015 ، دور المرافقة في دعم وإنشاء المؤسسة الصغيرة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع قسنطينة، مذكرة ماجستير في علوم تسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص50 والتي عالجت إشكالية :ما مدى مساهمة المرافقة في رفع المخاطر عن المنشئ وعن مؤسسته الصغيرة؟

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

– تبين أن 02% من المسيرين والملاك لجؤوا إلى الحصول على استشارة خارج إطار البنك والوكالة.

– أنه قد توجد العديد من المصاعب التي تواجه المنشئين عند قيامهم بإنشاء مؤسستهم وأبرزها البحث عن الزبائن.

2) دراسة ل:غيتي نسرين، 2009 ، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة، مذكرة ماجيستير، علوم الاجتماع تخصص تنمية وتسيير موارد بشرية، جامعة منتوري، قسنطينةص06.

3) دارسة ل :قوجيل محمد،2008، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،ص 16 .

والتي كانت اشكاليتها إلى أي مدى تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتحقيق أهدافها في دعم وعملية إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة؟

ومن بين أهم النتائج التي توصل إليها الباحث نذكر:

* أثبتت الدراسة ضعف عملية المرافقة قبل وبعد إنشاء المؤسسات.

* ضعف نظام المرافقة في الوكالة.

نموذج وفرضيات البحث :

1- تساهم برامج المرافقة في دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- يعتبر أسلوب المرافقة من بين الحلول المساعدة للحفاظ على حياة المؤسسة وضمان بقائها.

3-تساهم مرافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تحسين الوضعية المالية المؤسسات المصغرة والصغيرة واستمراريتها .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز الأهم منها فيما يلي:

– تسليط الضوء على التأصيل النظري لمفهومي المرافقة المقاولاتية للمؤسسات المصغرة.

–ا لتعرف على المرافقة لمختلف هيئات الدعم الموجودة في الجزائر والية عملها.

– إبراز دور المرافقة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– التحقق من دور المرافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمؤسسات محل الدراسة.

أهميةالدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث في التركيز على مدى مساهمة مرافقة الدولة بجميع هيئاتها الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة عند الإنشاء وطرق مساعدتها ماليا وهذه الأخيرة لابد من أن تجد الدعم والمساندة ومنها المرافقة من طرف هيئات الدولة التي تعمل على تذليل العقبات مما يجعلها قادرة ضمان الاستمرارية بتحسين وضعيتها المالية.

خطة مختصرة للدراسة

*الفصل الأول: يتناول الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة واهم المشاكل والعراقيل التي تواجهها.

*الفصل الثاني: يتطرق ويبرز أهم هياكل الدعم والمرافقة ودورها في تشجيع الفكر المقاولاتي في الجزائر وتحديد مفهوم وأشكال المرافقة والمؤسسات الداعمة للمقاولاتية ودورها في التنمية مبرزا الدور الاقتصادي للمرافقة المقاولاتية كمقاربة فكرية.

* الفصل الثالث: في هذا الفصل التطبيقي يعاين دور مرافقة أجهزة الدعم والمرافقة في تحسين وضعية المؤسسة من خلال الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمعاينة أهم الإحصائيات والمعطيات التي تشمل المقاولين المستفيدين من مرافقة الوكالة وانعكاسها على الوضع المالي لمؤسساتهم بجميع أشكال المرافقة المالية أو غير المالية من خلال التكوين المقاولاتي والتواصل الدائم عن طريق المعارض التسويقية والدعم المعلوماتية بالولوج إلى المنصة الرقمية للوكالة التي تربط جميع المقاولين على مستوى وطني بالاظافة إلى الدعم أثناء العجز آو عدم القدرة على استرجاع مبالغ التمويل وكذا الامتيازات الجبائية والشبه جبائية وتمديد أجال الدفع وعدم التعرض للمتابعة القانونية مما يسمح في حماية المؤسسة والمقاول بمرافقة الوكالة. وكل هذا بتحليل أهم الجداول والإحصاءات ومعاينة وثائق الوكالة .

حدود الدراسة:

تمثلت حدود البحث فيما يلي:

– الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة 2016-2020

– الحدود المكانية: تتعلق الدراسة بتقييم وإبراز دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتحسين الوضع المالي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر انطلاقا من تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

– أسباب اختيار الموضوع:

أما عن دوافع اختيار الموضوع فيتمثل فيما يلي:

– أهمية مرافقة الدولة في النهوض بالمؤسسات الصغيرة المتوسطة ماليا.

– معرفة انعكاس المرافقة على تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– إثراء مكتبة الجامعة للبحث العلمي والزيادة في المعرفة بهذا الموضوع.

–نظرا لمكان عملي بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–المديرية الجهوية ببسكرة.

منهج وأدوات البحث:

قصد الإحاطة بأهم جوانب البحث سنعتمد على المنهج الوصفي الذي يناسب الجانب النظري للموضوع من خلال استعراض الجوانب النظرية والتأصيل العلمي لمختلف المفاهيم لمتغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الإحصائيات والبيانات المجمعة في الجانب التطبيقي والنظري.

الفصل الأول

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول :نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أفرزت التحولات الاقتصادية الدولية نمطا جديدا في مجال الأعمال، يتمثل مضمونه في تزايد الأهمية النسبية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة التي شهدت تزايدا مستمرا في معظم بلدان قد حظيت بمجال خاص للبحث والدراسة،ولذلك عكفت معظم الدول باختلاف قدراتها الاقتصادية على تخصيص امتيازات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشريعاتها وقوانينها المرتبطة بالتجارة والاستثمار والقروض، وكذا توفير الإمكانيات اللازمة لتنميتها وتطويرها، بدءا بتوفير المشورة والمرافقة والتوجيه وأنتهاءا بتقديم المساعدات المالية وإعطائها إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية وكذا تبسيط إجراءات منح القروض لمثل هذه المؤسسات.

المطلب الأول :تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومعايير تصنيفها:

الفرع الأول :تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

قبل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجب التعريف بالمؤسسة الاقتصادية عموما، فقد أعطيت لها عدة تعاريف نذكر منها:

- منشأة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المادية، المالية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق (زماني ومكاني) (درار و قاسمية، 2016، صفحة 3)

المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من اجل الإنتاج أو / وتبادل سلع أو /وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة ، و هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز ألزماني والمكاني الذي .يوجد فيه ، وتبعا لحجم و نوع نشاطه (عدون).

يمكن اعتبارها عميلا اقتصاديا يقوم بنشاط اقتصادي ذا طابع صناعي أو تجاري أو خدماتي وبالتالي هيكل عضوي متكامل مكون من مجموعة عناصر مادية وبشرية (مستخدمين ومصالح ووحدات أقسام) تترابط مع بعضها البعض بشكل متكامل لتشكيل هيكل اقتصادي ومنه فان المؤسسة نظام متكامل مشكل من مجموعة من العناصر ذات التأثير المتبادل.

مما سبق يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية هي:

"منشأة اقتصادية و اجتماعية مستقلة ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين تقوم بنشاط اقتصادي ذي طابع صناعي، تجاري أو خدماتي، وهي مكونة من العناصر ذات التأثير المتبادل(مادية و بشرية) تترابط مع بعضها البعض من اجل تحقيق نتيجة ملائمة، ضمن شروط و أهداف اقتصادية تختلف حسب الزمان و المكان ".

تصنف هذه المؤسسات حسب عدة معايير نذكر منها :معيار الحجم الذي على أساسه تصنف المؤسسات الاقتصادية إلى صغيرة، متوسطة(محل الدراسة)، وكبيرة الحجم.

يعتبر تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمرا في غاية الصعوبة، وتكمن هذه الصعوبة من جهة في تحديد الفروق الجوهرية بينها وبين المؤسسات الكبيرة نظرا للتداخل الموجود بينها، حيث هناك من يرى أنها تعرف كبقية المؤسسات الكبيرة أو المؤسسة بصفة عامة، لأنه في الحقيقة لا توجد هناك حدود مضبوطة ودقيقة بينها و بين المؤسسات الكبيرة (بوهزةمحمد و الطاهر، 2003، صفحة 2)

وهناك من يرى أن هذه المؤسسات "كيان مختلف عن المؤسسات الكبيرة في حجمه، وطريقة تسييره وتأثيره على الاقتصاد ككل، وليس على انه مرحلة لبلوغ حجم اكبر داخل المؤسسة، والحد الفاصل أكثر وضوحا بين المؤسسات المتوسطة والكبيرة، لكن هناك صعوبة في إيجاد حد فاصل تتمايز عنده المؤسسة الصغيرة عن المتوسطة، ومن جهة أخرى نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإمكانيات التكنولوجية بين الدول.

فالمؤسسة التي تعتبر صغيرة أو متوسطة في بلد صناعي متقدم قد تعتبر كبيرة الحجم بالنسبة لبلد نامي، بل و قد يجعل الاتفاق على تعريف محدد وشامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمرا غاية في الصعوبة وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على المؤسسات الصغيرة أن هناك أكثر من 50 تعريفا مختلفا يتم استخدامها في 75 دولة (جميلة، 2006، صفحة 2) ، والعديد من الدول لا يتوافر لديها تعريف رسمي محدد لهذا النوع من المؤسسات، في حين أن دولا أخرى لديها تعاريف عديدة مختلفة.

الفرع الثاني :معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مما سبق وعلى الرغم من اختلاف المفاهيم والتعاريف التي تعطى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تتقارب كلما أقيمت على عدد من الخصائص، مما أدى ببعض الباحثين إلى الارتكاز على عدة معايير لتعريفها، حيث أمكن تصنيف هذا المعايير إلى نوعين : معايير نوعية و معايير كمية.

المعايير النوعية: تهتم بتصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية

مثل: نمط الإدا رة و الملكية ، التقنية المستخدمة، نوع الإنتاج ، طرق الإنتاج، طرق التوزيع، المعيار القانوني، معيار التنظيم و معيار التكنولوجيا ... الخ.

وقد ورد في كتاب ألفه (E-Staley)تحت عنوان (Small Industry Development) أنه يمكن اعتبار مؤسسة أنها صغيرة اومتوسطة اذا وجدت فيها خاصيتان من الخصائص الأربعة التالية (كمال، 2000، صفحة 185):

*استقلالية الإدارة: فعادة ما يكون المسيرون هم أصحاب المؤسسة؛

*تعود ملكية المؤسسة ورأس مالها لفرد أو مجموعة من الأفراد؛

*المؤسسة نشاطها محليا،إذ أن احتياجاتها للسوق يمكن أن تمتد خارجيا،كما أن أصحاب المؤسسة والعاملون فيها يقطنون منطقة واحدة؛

تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم، إذا ما قورنت بمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط. يعكس هذا التنوع في المعايير تعدد الخصائص التي يتميز بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الامر الذي أدى إلى تعدد التعاريف من بلد إلى آخر ومن منظمة إلى أخرى، حتى وإن اتفق بعضها في نوعية المعايير

–العوامل الاقتصادية: تتمثل في التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول، فالمؤسسة التي تعتبر كبيرة في إفريقيا الغربية يمكن أن تكون صغيرة في اليابان مثلا، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد تتغير من مرحلة لأخرى، مما يؤدي إلى تغير في حجم المؤسسات. فإذا كانت المؤسسات التي توظف 200 عامل تعتبر كبيرة في فترة معينة قد تصير صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة.

– العوامل التقنية:تتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها،فإذا كانت المؤسسات في بلد ماأكثر اندماجا، فإن عملية إنتاج كافة الأجزاء تتم في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبر، وعلى عكس ذلك إذا كانت عملية الصنع مجزئة وموزعة على عدد من المؤسسات المستقلة عن بعضها والمتكاملة، سيؤدي إلى ظهور وحدات إنتاج صغيرة أو متوسطة.

– العوامل السياسية: تتمثل في مدى اهتمام السلطات بهذا القطاع ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيه ومساعدة القطاع.

– **المعايير الكمية:** يتحدد حجم المؤسسة (كبيرة كانت أم صغيرة) استناداً إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل: عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، أما المؤشرات التقنية تتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال.

لكن المعيار الأكثر استعمالا لدى الدول هو المعيار ثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال القيمة المضافة

والملاحظ على هذا المعيار سهولة حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيله فيما يخص نشاط المؤسسة، ونشير هنا إلى أنه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف كما قد يتطلب الأمر استخدام أكثر من معيار في نفس الوقت (الله، 1953، صفحة 12)

–**معيار عدد العاملين** (نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، 2006، صفحة 116): يعتبر معيار العمالة احد المعايير الكمية للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، فهو من أكثر المعايير شيوعا نظرا لسهولة قيامه عند قياس الحجم، ولكن على الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق عام حول عدد العاملين بالمؤسسات الصغيرة والذي يختلف من دولة إلى أخرى، حيث يتراوح هذا العدد بين 9 و 50 عامل وكحد أقصى بين 50 و 100 عامل. ولكن في الدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وإنجلترا يتراوح الحد الأقصى لعدد العاملين في المؤسسات الصغيرة بين 200 و 500 عامل بينما يقل هذا العدد في الدول النامية كالهند ومصر إذ يتراوح بين 9 و 10 عامل.

–**معيار رأس المال:** يعتبر رأس المال المستخدم بالمنشأة أحد المعايير الكمية للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة، وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات الصغيرة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة، ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها، فمثلا في الدول الأسيوية (الهند، كوريا الجنوبية) فإن حجم رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 35– 200ألف دولار، في حين يصل إلى 700 ألف دولار في الدول المتقدمة.

–**رقم الأعمال** (بروبي، 2011، الصفحات 29–30): يعتبر من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، ويستخدم بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إذ تصنف المؤسسات التي تبلغ مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية، إلا أنه تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن أداء المؤسسة، نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع رقم الأعمال للمؤسسة ويسود الاعتقاد بان ذلك كان نتيجة التطور في الأداء من قبل المؤسسة، ولكن في الواقع هو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المباعة، ولذلك يتم استخدام الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي.

تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من التعاريف التي تحاول تحديد الخصائص الكمية والنوعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في شكل قوائم تضم نقاط عديدة تصل إلى حد إهمال ميزة التنوع التي يعرفها القطاع، بغرض الوصول إلى تعريف يُعتمد عالميا، لذا يجب على التعريف أن يضم المعايير الكمية باعتبارها تسهل العمل التطبيقي، أما المعايير النوعية فتحيط بشكل أفضل بالموضوع المدروس إذ تقترب بشكل واضح من واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبين مدى تنوعها.

المطلب الثاني :خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، بعضها ايجابية والبعض الأخر سلبية، ونذكر منها:

أولا :الخصائص الايجابية :و تتمثل في:

خصائص تتعلق بالحجم: مثل:

-ارتفاع القدرة على الابتكار: لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا تلجأ إلى تعويض هذا النقص بإجراء تعديلات عن طريق التركيز على الجودة والبحث عن الجديد والتجديد وكذا تحمل المخاطر.

الاتصال الفعال وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات: يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد وهو ما يسمح بالانتشار السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق.

-علاقة تكامل وتعاون مع المؤسسات الكبيرة: لا يؤدي وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دائما إلى منافسة ومواجهة مع المؤسسات الكبيرة، بل تعتبر في كثير من الأحيان مؤسسات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة، وقد يكون التكامل والتعاون بينهما هاما وضروريا، وارتباط النوعين وحاجتهما لبعضهما امرأ أساسيا من خلال منتجاتها وإمدادها بوسائل الإنتاج عن طريق المناولة.

– سهولة التأسيس: حيث يسهل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأقل من الناحية القانونية، فإجراءات الإنشاء عادة ما تتميز بالبساطة والوضوح ويكفي الحافز الفردي أو الجماعي لدى المؤسسين.

-مركز تدريب ذاتي: إن طابع هذه المؤسسات يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب، والتكوين لمالكها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة .

خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة مع العملاء والمستخدمين: تتمثل في (الخير، صفحة 23): الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة عدد العاملين فيها، ومحلية النشاط، هذا ما ينشأ عنه معرفة جيدة للعملاء والعمال؛

المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق :سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، والمعرفة الشخصية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف إلى حاجاتهم ورغباتهم وتحليلها وبالتالي الاستجابة لهم ولأي تغير في اتجاههم ومواقفهم ومتطلباتهم

قوة العلاقات بالمجتمع: نظرا إلى طبيعة الشخصية التي يتميز بها التعامل مع العملاء،والمعرفة الشخصية بظروفهم، وظروف وأحوال المجتمع المحلي تكاد تكون لديهم معرفة كاملة بأحوالهم والمجتمع بصفة عامة خير عون وسند لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مواجهة المشكلات التي تعوق العمل؛

– المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين:المزايا الهامة التي بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة، هي العلاقات الشخصية التي تربط صاحب العمل بالعاملين، نظرا لقلة العاملين وأسلوب وطريقة اختيارهم والتي تقوم أحيانا على اعتبارات شخصية، كما أن قلة العاملين بهذا النوع من المؤسسات قد يؤدي تشكيل روح الفريق لدى العمال فيما بينهم.

خصائص تتعلق بالإدارة و التنظيم : نذكر منها:

–سهولة وبساطة التنظيم: يقوم بإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شخص واحد إجمالا، لذلك تتميز بالمرونة وسهولة اتخاذ القرارات وقصر السلم الإداري، وتتميز بنقص الروتين، اختصار استخدام الوثائق وارتفاع مستوى العلاقة الشخصية بين أصحاب المؤسسة والعاملين، وهذا يسمح بالتوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لغرض سرعة التنفيذ؛

قلة التدرج الوظيفي :مما يساعد على اتخاذ القرارات بسرعة وسهولة، كما يمكن من استقرار العاملين بها جراء تمركز القرار في يد صاحب المؤسسة ، وبالتالي القدرة على البحث في المشاكل في حينها؛

المرونة الإدارية و سرعة الاستجابة: حيث تتسم بالقدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العاملين او العملاء، إضافة إلى بساطة الهيكل التنظيمي وترابط مفردات العمل ومركزية القرارات؛

النشاط المحدد :تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطا واحدا وهذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات إدارة المؤسسة، مما يتطلب مهارات وطرق تسيير بسيطة يمكن لأي شخص مهما كانت درجة تعلمه وبرأس مال محدود جدا أن يقيم مؤسسة صغيرة تؤمن له حياته، لان إجراءات التأسيس ومتطلبات إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطة جدا؛

الجمع بين الملكية والإدارة :حيث أن صاحب المؤسسة غالبا ما يكون هو المسير ومن ثمة فهو يتمتع باستقلالية تجعل القرار بيده وتتيح له تنفيذ أفكاره، وتسمح بسهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف (ثلجي، 2002، صفحة 85).

ثانيا: الخصائص السلبية:

هي مرتبطة بالمشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منه:

معدلات الفشل العالية :هي أهم سلبية تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث عرضة للفشل والتصفية والغلق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة إلا انه أعلى في سنوات التأسيس الأولى، فالدراسات التي أقيمت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل الدول المتقدمة تبين انه من كل 1000 مؤسسة صغيرة تنشأ فإن % 50 لا تبقى لأكثر من سنة ونصف، وأن % 20 منها فقط تبقى لأكثر من 10 سنوات، كما أن هناك دراسة في فرنسا بينت أن يزول بعد ثلاث سنوات، ونصفها1/3 حوالي 200.000 مؤسسة تنشأ سنويا حيث نجد أن ثلثها بعد 05 سنوات (رحيم، نظم حاضنات الاعمال كألية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2003، صفحة 168) .

تكاليف الإنتاج العالية: على عكس المؤسسات الكبيرة التي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جانبا لا بأس به من المشاريع الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني في سائر أنحاء العالم، وتمارس هذه المؤسسات أنشطتها في أغلب قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي، التجاري، الزراعي المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن إن تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي (خليل و عادل، 2011، الصفحات 15-16):

أولا: مشاريع التنمية الصناعية:

نقصد بها المشاريع الإنتاجية أي تحول المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو مواد كاملة التصنيع، أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها، وتتسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، يمكن توضيحها في ما يلي:

– الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة مثل: صناعة الألبان والمطاحن وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، أي الأنشطة التي تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا من أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر في مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة نفسها ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف مثل:صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات،لان هذه المؤسسات تعتمد الإنتاج اليومي للسوق وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها، وهذا يبرر أن تكون هذه المؤسسات قريبة من الأسواق.

الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين :منتجات النجارة من أبواب ونوافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس... الخ

الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي كمشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة

وصناعات الفخار والخزف الصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية...الخ.

ثانيا :نشاط التعدين :نذكر منها (عبد الرزاق خليل، صفحة 3)

المؤسسات الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير) :تلك المؤسسات التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم المحاجر والملاحات معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أوفي أعماق قريبة ولا تتطلب عمليات تكنولوجية معقدة عند اكتشافها وتقييمها، استخراجها أو تجزئتها، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف.

من أهم ميزات هذه المؤسسات نجد:

الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والاستكشاف لا تستغرق المؤسسات التعدينية الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت؛

غالبا ما تكون هذه المؤسسات حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقية والتجهيز؛ لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المؤسسات خبرات عالية ويمكن إعداد العاملين دورات تدريبية قصيرة على رأس العمل.

***المناجم المتوسطة:** تتواجد في المناطق التي تكون فيها الخدمات مركزة على سطح الأرض أوفي أعماق قريبة، ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة. قريبة، ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز.

ثالثا:مشاريع التنمية الزراعية:

مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه، الخضار، الحبوب، المشاتل، البيوت الزراعية المحمية؛

مشاريع الثروة الحيوانية: ؛

الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.

رابعا :مشاريع التنمية الصحية

إقامة وإدارة وتشغيل المستشفيات أو المستوصفات والمصحات.

خامسا :مشاريع الخدمات

الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ. خدمات الدعاية والنشر والإعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية، المراكز التجارية أو المطاعم المتميزة. المطابع، التصوير، الآلة الكاتبة الدهان والطلاء، إصلاح السيارات وقطع الغيار، عمليات الصيانة الدورية.

سادسا :نشاط المقاولات

يقصد بالمقاولات قيام المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب مثل مقاولات الإنشاءات المدنية: مباني، تركيب مباني جاهزة، مطارات، طرق، جسور، سدود

المبحث الثاني :دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي

المطلب الأول:الدور الاقتصادي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فهي تساهم في تفعيل حركيتها في الاقتصاد الوطني، ونتناول مساهمتها في الاقتصاد عن طريق العناصر التالية:

1.دورها في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية:

للمؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك النهائي، وذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو مادية كبيرة، الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات وبالتالي تلبية الطلب المحلي و الوطني على مختلف السلع و المنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة، كما تحاول هذه المؤسسات تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها، حيث نلاحظ أنه في الجزائر يوجد عدد كبير من رجال الأعمال يركزون على استثمارات في مجال الصناعات الاستهلاكية والغذائية، وهذا يؤدي تدريجا إلى تحقيق الاكتفاء الذي في هذا المجال و بالتالي المساهمة في تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال التقليل من الواردات، كما تجدر بنا الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهتم بهذا

النوع من المنتجات لعدم تطلب هذه الصناعات لرؤوس أموال ضخمة وتتميز بسهولة التسويق مقارنة بالسلع الأخرى مثل سلع التجهيز

2.دورها في تحقيق التكامل الصناعي

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأساس و البداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في أغلب المجتمعات الحضرية، وذلك تنويعا وتطور للأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى في الزراعة و التجارة ،كما كانت كذلك نواة انطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية حاليا وحتى بعد نمو وتطور الصناعات الكبيرة، تظل كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها في عملية عامة وفي قيام نشاط صناعي متجانس و متكامل وفعال، يتكون القطاع الصناعي في هذه الحالة من مجموعة من القطاعات الصناعية ذات الأحجام المقاولاتية التي تخدم بعضها البعض و تتبادل الخدمات و الأعمال فيما بينها، كل في مجال تخصصه وفي المستوى الذي فيه الميزة النسبية في تكلفة الإنتاج الاقتصادي، حيث أن المؤسسات الصناعية الكبيرة و المؤسسات ذات الإنتاج الهائل و النشاط الواسع تحتاج إلى

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشة بنسبة % 011 بل لابد من أن يوحد تكامل وسطي و تداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الاستفادة من خدماتها و منتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة، فمثلا صناعة السيارات لابد و أن تأخذ الخراطيم من جهة و البطارية من جهة ثالثة و بالتالي فهي بحاجة إلى (بغداد و عبد الحق، 2013، الصفحات 7-8)

3.دورها في تحقيق توازن الثروة:

فرضت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نفسها، حيث سجلت في نهاية سداسي الأول سنة 2013 ، أكثر من 747934مؤسسة موزعة بين القطاع العام والخاص على النحو التالي:

جدول : (01/01) تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية السداسي الأول سنة2013

طبيعة م.ص.م	عدد م.ص.م	النسبة(%)
1.مؤسسات خاصة		
أشخاص معنوية	441964	%59.09
أشخاص طبيعية	136622	18.27%
نشاطات حرفية	168801	22.57%
المجموع 1	747387	99.93%
2.المؤسسات العامة		
شخصية معنوية	574	0.07%
المجموع2	574	0.07%
المجموع	747934	100%

source : bulletin d'information statistique de PME – à fin de 1 er semestre2013,N°23,p :10.

يمثل هذا الجدول تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية السداسي الأول سنة2013 حيث نلاحظ أن عدد المؤسسات الخاصة أكثر مما هو عليه بالنسبة للمؤسسات عدد المؤسسات العامة. يرجع هذا التباين في الاختلاف بين المؤسسات الخاصة و العامة إلى الدعم الذي تقدمه الدولة من التحفيزات الجبائية و التخفيضات الممنوحة للقطاع الخاص. مما سبق نستنتج أن التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص ساهمت في إنشاء العديد من مؤسسات صغيرة و متوسطة لكن هذا عدد لا يكفي لتحقيق التنمية الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية.

المطلب الأول :الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي.

على الرغم مما تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحديات ضخمة وخاصة في عصر العولمة وعصر التقنيات المعقدة وعصر الرأسمالية والعولمة التي تعتمد على المنافسة ونظام السوق المفتوح، إلا أنها بقيت تحتل الأهمية الأولى في الاقتصاديات الوطنية كونها المحرك الرئيسي والمصدر التقليدي لنمو وتطور الاقتصاد، ومازالت أحد أهم روافد العملية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول بشكل عام و الدول النامية بشكل خاص بل أن بعض الدراسيين والباحثين اعتبرها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني وخاصة بعد أن شهد هذا القطاع انتشارا واسعا في مختلف أرجاء العالم خلال السنوات الأخيرة وأصبحت تشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني (المولى، 2012، صفحة 63) حيث أنها تعتبر أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات العامة والاقتصاد الجزائري خاصة ومن

خلال التركيبة المالية والهيكلية والتنظيمية والقانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلى المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة وتلك التي تتميز بالندرة النسبية بالإضافة إلى القدرة على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق) الحضرية والريفية (عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وذلك راجع إلى الخصائص والمميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر وتكلفة محدودة وسرعة متباينة وبالتالي الوصول إلى تنمية متوازنة شاملة. (ناصر، 2008-2012، صفحة 91) بحيث يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

أولا– المساهمة في زيادة الناتج القومي:

حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الادخار والاستثمار بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات بالتالي زيادة الناتج الوطني.

ثانيا– قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الكبيرة:

عند مستويات معينة من الإنتاجية، من خلال كونها مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة ببعض احتياجاتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها وبهذا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا تم توجيهها للعمل كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة،

بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنوع وتوسيع هيكل الإنتاج فضلا عن أن هذه المؤسسات هي بذور أساسية للمؤسسات الكبيرة.

ثالثا- وسيلة لاستثمار المواد الأولية المحلية:

سواء كانت خامات غير مستثمرة أو سلعا نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند اعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلية بما فيها الآلات المصنعة حاليا فضلا عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية التي أصبحت تلقى رواجا لدى شعوب العالم (عمر و باللموشي، 2013، صفحة 7).

رابعا– د ورها الايجابي في تنمية الصادرات:

تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة أما الجزائر فقامت برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات تستهدف رفع نسبة الصادرات الوطنية خارج النفط وهذا من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤسسات الوطنية ككل، بما يجعلها قادرة على إقتحام الأسواق الدولية، حيث بدأ طرح عدد من الإجراءات بمراحل تصب جلها في بناء اقتصاد خارج النفط (أحمد، 2011، صفحة 218).

خامسا– تخفيض كلفة العمل:

تفهم هنا من زاوية صيانة وإعادة إنتاج قوة العمل لذلك تدرج ضمن تكلفة العمل النفقات الاجتماعية التي تخصصها المؤسسة لعمالها (نقل، مطعم، تسلية) والتي تنتقل إلى تكلفة الإنتاج، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مجالا يصعب على العمال التنظيم داخله فهم يقبلون بشروط أقل، مقارنة بالمؤسسات الكبرى، من حيث مستوى الأجور والنفقات الاجتماعية.

سادسا– استخدام الموارد المحلية:

تساعد هذه الصناعات في استغلال الموارد المحلية التي ما كانت لتستغل وتترك عاطلة، فمن المعروف أن طلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على رأس المال هو طلب محدود، فمن ثم فإن المدخرات القليلة لدى الأفراد والعائلات قد تصبح كافية لإقامة مشروع من هذه المشروعات المفيدة بدلا من ترك هذه الأموال عاطلة كما تقوم باستغلال المواد الأولية الموجودة في مناطق معينة وكذلك تصنيع المنتجات الثانوية المختلفة من المصانع الكبيرة، كما تقوم باسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع فمثل هذه المسترجعات تكون كمادة أولية تفيد في عملية الإنتاج وتعتبر كاقتصاد صرف الأموال.

سابعا– تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساعد في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي (حكم، الصفحات 215-216).

المطلب الثاني :الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاجتماعي.

يعد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وإحدى دعائمها الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد المحلي أو الإقليمي وبذلك ينظر إلى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه وسيلة للحد من البطالة نظرا إلى كثافة عنصر العمل به وانخفاض ما تستلزم من رأس مال لخلق فرص العمل كما أنه وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع وللتخفيف من حدة الفقر ونظرا إلى أهمية القطاع أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية فقد أ ولته دول كثيرة ومنها الجزائر عناية تمثلت في إنشاء هياكل مؤسساتية للتخطيط والإشراف، ووضع برامج تنموية ولا شك أن الوقوف

عند الدور الذي تؤديه المؤسسات المصغرة كأداة فاعلة في التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، يجعلنا نبين دورها التنموي (احمد، الصفحات 211-212) على الصعيد الاجتماعي من خلال ما يلي:

أولا– خلق فرص عمل جديدة:

تعاني البلدان النامية من مشاكل البطالة بنوعها السافر والمقنع وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، ومن ثم تستطيع الصناعة الصغيرة والمتوسطة أن تلعب دورا في ذلك حيث تقام المصانع في أماكن وجود البطالة فتخلق فرصا منتجة للعمل فضلا على أن هذه الصناعات لا تتطلب إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق العامة كما هو الحال عند إقامة المصانع الكبيرة ويلاحظ أيضا أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم فنون إنتاج من النوع الأقل تطورا والذي يستخدم اليد العاملة بشكل كثيف مما يساهم في حل مشكل البطالة، وفي الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، بالإضافة إلى إعداد الرياديين من رجال الأعمال الصغار الذين يشكلون رصيدا بشريا واعدا للمشروعات الكبيرة.

ويتزايد دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني باستمرار وكذا في الدول النامية، لأنها إما أن تكون مكثفة للعمالة أو ذات قدرة استيعابية كبيرة، فتوفر فرص العمل للفئات الباحثة عن عمل، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمق دور المبادرة الذاتية وتوجه التوظيف الذاتي ويكون دورها عظيما في مراحل النمو الأولى للاقتصاد لأنها تشكل قاعدة للانطلاق.

ثانيا– رفع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي:

إن تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الريفية خاصة والتي يتم ممارستها في القرى والأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل المشغولات والملابس المطرزة والنسيج، حيث يساعد هذا على استغلال طاقتهن والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي ويحد من بطالتهن وتشير الدراسات إلى أن مساهمة المرأة في هذا القطاع تعد فعالة.

ثالثا- تساعد على تطوير أفراد المجتمع والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات و ذلك بدلا من الاعتماد على الآخرين، حيث تساعد هذه المنشآت في ظهور التشغيل الذاتي وتناميه، وتطور إبداعات الفرد بعيدا عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات تحد من إمكانية إعتماد الموظف على أجر أو راتب، وبالتالي تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد وإبعادهم عن الأفكار والركود إلى الوظيفة.

رابعا– دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حضا في النمو والتنمية:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن اعتبارها آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء وسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظا في النمو أو الأكثر احتياجا للتنمية الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها هذه المشاريع فضلا عن احتواءها الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من الدول خاصة بعد أن تصدرت هذه القضية منذ بداية عقد التسعينات سلم أولويات الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية.

خامسا– المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات الخصبة لتعزيز تشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعه.

سادسا– الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعنصر من عناصر ضمان الدخل:

بالإضافة إلى استقرار العمل في المؤسسات الصغيرة فإنه يستجيب إلى متطلبات الفئات الأكثر تعرضا للتهميش والبطالة كالنساء والشباب والمتقدمين في السن وذلك ما يتميز به من مرونة في العلاقات وقلة التدرج الوظيفي.

سابعا- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة كعنصر من عناصر إدماج المناطق النائية:

بحيث يسهم في إدماج المناطق النائية في الحياة الاقتصادية فمسألة التطور الإقليمي التي كانت قديمة جدا تطرح في إطار عام وشامل يسعى إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم.

ثامنا- الاستثمار في المؤسسات الصغيرة وينمي المبادرات الفردية:

تسمح المؤسسات الصغيرة بإظهار روح المبادرة وتحمل المخاطر وتنميتها لأن رجل الأعمال الذي يبدأ بالاستثمار في مؤسسة صغيرة، لا بد أن يواجه المخاطر غير المتوقعة مما يتطلب القدرة على التنبؤ بالأحداث غير المتوقعة واتخاذ القرارات السليمة حيالها.

تاسعا- الاستثمار في المؤسسات أساسي للتنويع الثقافي في الاقتصاد:

يهتم بعض العلماء بدور آخر غير ظاهري للاستثمار في المؤسسات الصغيرة وهو دورها في تعزيز التنويع الثقافي والحفاظ عليه، فإذا أخذنا مثلا على ذلك (الحالية الجزائرية التي تعيش في فرنسا ففي شهر رمضان تقوم الجالية بإقامة أفراد منها أعمالا صغيرة تخدم الحاجة الخاصة للجالية، كإقامة مطعم عربي أو متجر لمواد يحتاجها العرب "كتحضير حلويات شهر رمضان ومن ثم توفر لهم فرصة الحفاظ على تراثهم وتقاليدهم وهويتهم الثقافية (احمد، الصفحات 221-223).

المبحث الثالث: المشاكل والتحديات الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول :مشاكل ومعوقات المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بوجود الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها، ومن هذه المعوقات نجد (حرب، 2010، صفحة 2):

أولا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي: من بين المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي فنجد أن أصحاب المؤسسات والمشروعات يعانون من مشاكل كبيرة في هذا المجال بسبب صعوبة إيجاد المكان المناسب والدائم لإقامة المشروع لارتفاع أسعار الأراضي والمباني إضافة إلي صعوبة تجهيز المكان للنشاط وصعوبة الحصول على التراخيص (صالحي،، 2004، صفحة 189)، وأحيانا الرفض غير المبرر للطلبات هذا علاوة على اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل، وضعف التخطيط العمراني وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فنجد مثلا أن قطعة أرض التي يتحصل عليها صاحب المشروع تكون بعيدة عن مناطق توافر تسهيلات البني التحتية مما يحملها نفقات ومصاريف إضافية وتفتقر إلي مصادر البني التحتية كالمجاري المائية والمياه النظيفة وبعض الطرقات والطاقات اللازمة لممارسة النشاط وقد يعمل أصحابها على توفير ذلك بطرق خاصة وأحيانا غير رسمية مما يرفع من تكلفتها.

ثانيا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق: هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المجال التسويقي والتي تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة وعدم إعفاء المؤسسات من بعض ضرائب الإنتاج مما يضعف من قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة مما يقع بظهور السلع والمنتجات البديلة والأجنبية باستمرار وبتكلفة أقل وبسبب غياب الحماية للمنتجات من السلع الأجنبية المستوردة خاصة وأنها أجود من المحلي، هذا بالإضافة إلي التقلبات في الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة واستغلال التجار والوسطاء للمؤسسة وحصولهم على هوامش توزيع مالية ومحدودية الأماكن المخصصة للعرض

وقنوات التوزيع المطلوبة، وضعف القدرة على الدخول إلي أسواق التصدير بسبب عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد معلومات المنشأة عن أسواقها (قابوسة،، 2009، صفحة 16).

ثالثا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالجانب المالي: إن المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي تتعلق بالجانب المالي تشمل ثلاث نقاط أساسية وهي:

1-صعوبة التمويل: يعد التمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وخاصة في البلدان النامية، إذ وجد أن هذه المؤسسات من وجهة النظر المصرفية لا ترقى لأن تكون مشروعا يقبل التمويل البنكي، حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذه المؤسسات، وفي المقابل فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لاتستطيع اللجوء إلى البورصات والأسواق المالية كما هو الحال في الدول المتقدمة بسبب ضعف النظام والسياسة المالية

المتبعة في الدول المتخلفة، وبالتالي فان ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة وفي الوقت المحدد يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة والمشروع وهنا يجد صاحب المؤسسة نفسه في وضعية حرجة، فإما أن يعتمد على نفسه في التمويل أو يلجأ إلي القروض والمصادر الخارجية الأخرى بشروط قد لايستطيع تحملها وذلك لانعدام الثقة في القائمين على المشروعات (المؤسسات) المتوسطة والصغيرة والمصغرة بسبب ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات من قبل البنك أي للحصول على التمويل، وكذا ارتفاع معدلات المخاطرة عند التعامل مع هذه المؤسسات لكون أغلبها يعمل في القطاع الغير رسمي وليس لها سجلات ضريبية (الدين، صفحة 19). كما يمكن القول أن الارتفاع النسبي في معدلات الفائدة وارتفاع تكلفة التمويل على القروض الموجهة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يزيد من صعوبة حصولها على التمويل اللازم وأيضا تشدد المؤسسات المالية في عدم توفير فترات سماح لهذه المؤسسات وفي أساليب السداد ومجالات استخدام القرض والتدخل في الإدارة وضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض وكذا محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض تعقد من عملية إتمام التمويل أو القرض المطلوب.

2-الرسوم الجمركية: إن تعدد الرسوم والمعدلات الجمركية أصبح عائق في وجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، لكون هذا التعدد مرتبط بطبيعة السلعة حيث أنه يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة حيث نجد أن حجم المؤسسة يعكس طبيعة السلعة لأن ما يعتبر نصف مصنع (وسيطي) في المؤسسات الكبيرة يعتبر سلع رأسمالية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فمثلا استيراد قطع الغيار موجه في المؤسسات الكبيرة ليدخل كمنتوج وسيطي في إنتاج معدات معينة ليس بالطبيعة أن يكون موجه لنفس الغرض في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حيث أنه يمكن أن يعتبر منتوج موجه في هذه المؤسسات لصيانة الآلات العاملة فيها، وبالتالي تتحمل عبء جمركي أكبر وهذا كلما زادت قيمة السلعة، بالإضافة إلي صعوبة وتعقيد الإجراءات التي تتعامل من خلالها الجمارك.

3-الضرائب والتأمينات: أحيانا تتعامل أجهزة التأمينات ومصالح الضرائب مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل بها مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل أنه في الكثير من الحالات لا تتوافر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حتى على الإعفاءات والمميزات التي تتوفر للمؤسسات الكبيرة ويترتب على ذلك تزايد الأعباء الضريبية حيث أن هذه الأعباء الضرائبية التي تتحملها لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، وبالتالي يجب على السياسة الضريبية اتجاه هذه المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية تشجيعها على الاستثمار ومن خلال عدم معاملتها بنفس الطريقة الضريبية التي توظيفها للتعامل مع المؤسسات الأخرى مثل المؤسسات الكبيرة والعمومية بل يجب أن تخصصها بنوع ضريبي خاص يأخذ بعين الاعتبار المنطقة ونوع وطبيعة النشاط والمنتج،

وكذا تشجيعها على المساهمة في رفع معدلات التشغيل وذلك بإلغاء الأعباء العمالية تماما ،كما نجد أن غياب الدفاتر والسجلات في هذه المؤسسات يجعلها عرضها للتقديرات الجزافية وهذا ما يعرض صاحب المؤسسة إلي الإفلاس بسبب عدم قدرته على تحمل المبلغ الضريبي المفروض عليه، ونجد أن غياب الوعي لدى أصحاب المشاريع يجعلهم عرضة للغرامات والجزاءات التي تفرضها مصالح التأمينات بسبب لتماطل في التأمين على العمال أو بسبب التأخر في تسديد ما عليهم من مستحقات.

رابعا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة: تفتقر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلي والفرص الكبيرة للرقي وأيضا ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلي محدودية مجالات التدريب (لخلف، 2004، صفحة 67).

خامسا: المشاكل والمعوقات المتعلق بالإدارة والتنظيم: تعتبر الإدارة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إدارة عقيمة، وذلك بسبب تمركزها في يد الفرد أو العائلة وهي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية وتتميز بمركزية اتخاذ القرار وعدم الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة التي تؤول للمالك أو المسير الحرية المطلقة في اتخاذ أي نوع من القرارات وهذا مايؤدي إلي عدم اتساق القرارات بسبب نقص الكفاءة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتدخله في كافة شئون المؤسسة وعليه يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تمامًا عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي وتقسيم العمل وتفويض السلطات واللامركزية في اتخاذ القرارات وغيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة، هذا من منظور المحيط الداخلي في المؤسسة (الصالح، 2007، صفحة 20)، أما على المستوى البيئة الخارجية فنجد أن هناك تعقيد كبير عند إنشاء وتأسيس هذه المؤسسات بسبب تعدد الإجراءات والوثائق المطلوبة وظاهر الفساد التي تتمثل في البيروقراطية والرشوة والمحسوبية...الخ، وأيضا صعوبة حصولها بشكل الرسمي بسبب تعدد الأشكال التي يمكن أن تظهر عليها هذه المؤسسات كما نلمس غياب التنسيق بين الجهات المسؤوله عن هذا القطاع (محمد هيكل، صفحة 221).

سادسا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالمعلومات: تعانى المؤسسات الصغيرة والمصغرة من نقص شديد في المعلومات والبيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والطلب السوقي وحجم الواردات المناظرة ومستويات الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج والتسويق التي تمكنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقاتها التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.

المطلب الثاني :التحديات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة وخاصة في البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، والتي تتمثل في (نعيمة، 2006، صفحة 3).

أولا: عالمية التجارة:

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية سنة 1995 ، والتي تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل، والاتجار في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك وبالتالي ضمان توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة العالمية مما يحدث تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة

معدلات نمو الدخل الحقيقي، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية ومحاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل، وهذا ما يضر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال توسيع دائرة المنافسة...الخ.

ومن التأثيرات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جرا ء انضمامه إلى عضوية نجد أن هناك تزايد في حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثمة اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعريه أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة و كفاءة استخدامها وبالتالي ستشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة، واحتمال مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ، وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات في الدول النامية..

ثانيا: عالمية الاتصال:

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات الجغرافية والحضارية، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده و في نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية، أو من خلال شبكات الانترنت، وهذا ما يلزم على المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تملك تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطوير التطبيقات لتحسين أدائها...الخ (قرار، 2010، الصفحات 14-15).

ثالثا: ثورة المعلومات والتكنولوجيا:

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات، و التكنولوجيا كثيفة المعرفة، و عليه فقد أصبحت ثورة المعلومات والتكنولوجيا تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد حيث أنها أصبحت تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات والتكنولوجيا بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين الشركات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في محاولة منها لمواجهة التحديات التي يعكس ها التغير السريع في تكنولوجيا الحاسب الآلي وتناقص قيمة المعلومات بمرور الزمن. (بلال، 2005، صفحة 33).

رابعا: عالمية الجودة:

ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، و ذلك من أجل توجيه التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها، و بنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل مثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية، وبالتا لي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع و الخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقه ا دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.

خامسا: التنمية المستدامة:

لقد أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، و وضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، و كذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة تدوير واستخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من أجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي ثبت علميا أنها تؤثر على البيئة.

سادسا: التكتلات الاقتصادية و الاتجاه نحو الاندماج و الاستحواذ :

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية و تكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما تميز عالم الأعمال بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ و التحالف، و قد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى اقتصاديات الحجم المناسب **(بعنوان، 2009، الصفحات 1-46)**

خلاصة الفصل:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية المتعلقة بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التي تبني من خلالها الدراسة التي سوف نقوم بها على هذه المؤسسات بدا من توضيح اختلاف الآراء حول تعريف هذه المؤسسات والمعايير التي تحكم هذا التعريف والأسباب التي تصعب من خلالها تحديد تعريف موحد لها والأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات والاقتصاديات التي تهدف إلي تطبيقها وصولا إلي أهم الميزات والخصائص التي تميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى والأشكال التي يمكن أن تكون عليها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلي الأدوار التي تلعبها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في بعض الاقتصاديات العالمية النامية منها والمتخلفة ثم إلي تعدد المصادر والأساليب التمويلية التي تسعي من خلالها الدول إلي تمويل هذه المؤسسات، وتطرقنا كذلك إلي المشاكل والمعوقات التي تقف أما هذه المؤسسات والتي تبطئ من عملها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأساليب التي من شأنها دعمها ومساندتها وتنميتها للوصول إلي التنمية الشاملة والمتوازنة على مستوى المحليات والأقاليم.

وكحوصلة شاملة وجدنا أنه وبالرغم من اختلاف المختصين والباحثين حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات بسبب تعدد المعايير والأسباب المراد بها هذا التعريف وكذا الأشكال التي يمكن أن تكتسبها هذه المؤسسات إلا أنهم أجمعوا على الدور الذي تلعبها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والأهمية البالغة التي تكتسبها في البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من الاختلالات في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة على ضرورة دعم وتنمية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل والتحديات التي تواجهها.

أما في الفصل القادم فسوف نتطرق إلي هياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر.

الفصل الثاني

هياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر

الفصل الثاني: هياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر

المبحث الأول:ماهية المرافقة

المطلب الأول:مدخل إلى مفهوم المرافقة

أولا: ظهور المرافقة المقاولاتية.

ظهرت عملية المرافقة المقاولاتية في و.م.أ سنة 1953 من أجل تقويم المجتمع والاقتصاد الوطني وقد أنشئ لذلك عدة برامج لتطوير الكفاءة وتقديم المعلومات والإرشاد ومن بينها برنامج التنمية المركزية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SDBA) ، وكان الهدف بالأساس القضاء على المشاكل التي قد تواجهها المؤسسات الصغيرة مشكل الحصول على التمويل ومنح القروض للأفراد من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أي أن المرافقة هنا كانت في الجانب المالي (أحمد، 2017، صفحة 7) .

ثانيا: مفهوم المرافقة المقاولاتية.

انطلاقا من الأهداف التي جاءت من أجلها يمكن إيجاد تعريفات للمرافقة المقاولاتية أبرزها المتخصصون في هذا المجال نذكر فيما يلي البعض منها: يرى C-LEGER-JARNIOU أن المرافقة جاءت من الفعل يرفق "يذهب مع ALLER AVEC " ومصطلح المرافقة مستعمل بكثرة لكنه يؤدي إلى حقائق مختلفة. (أحمد قداري، صفحة 7).

تعريف المرافقة: "هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة تهدف إلى دعم منشئ المؤسسة في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به" (قوجيل، 2016، صفحة 8).

المرافقة المقاولاتية: هي عبارة عن عمل منظم يهدف إلى تقديم دعم للأفراد الراغبين في تأسيس أو إنشاء مؤسسات والتوجه نحو العمل المقاولاتي كما تعرف أيضا بأنها عملية تهدف إلى التنمية وتطوير المشروعات ودعمها من أجل البقاء ومساهماتها في دعم النمو الاقتصادي (محمد شقرون، صفحة 48).

أما ANDRE LETOWSKI فعرفها: "تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية المنشئ".

وتوصل ANDRE LETOWSKI إلى أن مهنة المرافقة تتعلق بإتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي :

*-استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة؛

*-تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد؛

*- متابعة المؤسسة الفتية لفترة عموما تكون طويلة(حسب طبيعة المرافقين).

تعريف شامل للمرافقة المقاولاتية: "المرافقة هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات".

ثالثا : أشكال المرافقة المقاولاتية

هناك عدة أشكال فيما يخص المرافقة المقاولاتية من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة نذكرها على التوالي (غيتي، 2008، صفحة 57).

***-المرافقة المعنوية:** وتشمل تقديم المساعدة للمقاول في ضبط أفكاره وتحديدها حول عملية إنشاء المؤسسة وتجسيد أفكاره على أرض الواقع، لن المقاول في البداية تكون عنده عدة أفكار ولكنه تحتاج إلى التوجيه، مع القيام بتحديد الإستراتيجية الواجب إتباعها من طرفه من أجل تحقيق الهدف المرجو، مع العمل على رفع معنويات المقاول وتشجيعه.

*–**المرافقة الفنية:** وهنا يقوم المرافق بتقديم مساعدة للمنشئ تتعلق بالجانب الاجتماعي وما يحتاجه مشروعية من آلات ومعدات، أساليب الإنتاج، الأنظمة المعلوماتية المستخدمة، مع تحديد الهدف الواجب تحقيقه، دون إهمال تحديد حيثيات المشروع، لأن أي خطأ يؤدي إلى فشل المشروع .

*– **المرافقة الإعلامية:** والتي من خلالها يقوم بتقديم مساعدات للمنشئ في كيفية إدخال أنظمة المعلومات والاتصال داخل المؤسسة، والطرق التي يتبعها في عملية إشهار لمنتوجاته وكيفية ترويجية في الأسواق.

*– **المرافقة أثناء التدريب والتكوين:** يقوم المرافق هنا بتكوين المنشئ وتدريبه فيما يخص كيفية إنشاء المؤسسة، وما هي الصفات التي يجب أن يتصف بها المقاول الناجح داخل المؤسسة، مع العلم أن عملية التكوين والتدريب لا تنتهي بمجرد إنشاء المؤسسة وإنما يجب أن تكون متواصلة وذلك من اجل التحسين والتحديث داخل المؤسسة.

*– **المرافقة التكنولوجية:** بحيث يجب كذلك على المرافق حث المنشئ على استخدام التكنولوجيا المتطورة داخل المؤسسة من أجل تسهيل بعض المعاملات والزيادة في الإنتاجية وتقليل تكاليف الإنتاج.

*– **المرافقة الإدارية:** هنا على المرافق تقديم تسهيلات للمنشئ فيما يخص تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالإنشاء وامتلاك العقار والتراخيص الخاصة مثلا بالإنتاج والتصدير والاستيراد المواد الأولية.

*– **المرافقة المالية:** إن هذا النوع من المرافقة هو الأهم بالنسبة للمنشئ لأنه أساس إقامة المؤسسة، كما تتعلق بتكوين رأس المال الخاص بها، لذا يجب على المرافق تقديم أموال في شكل قروض بدون فوائد او بفوائد منخفضة، أو الإعفاء من الضرائب في بداية التأسيس، أو تقديم مساعدة في عملية استخدام العمال داخل المؤسسة كبرنامج عقود ما قبل التشغيل في الجزائر (نسرين غيتي، صفحة 59).

المبحث الثاني: المقاولاتية والمؤسسات الداعمة لها.

تطرقنا في هذا المبحث إلى التعريف بالمقاولاتية والاتجاهات الفكرية لها مع إعطاء لمحة عامة حول المقاول وإبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية وكما اعتبرنا أن المرافقة المقاولاتية من أهم الآليات الجديدة المبتكرة لدعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تسعى للتخفيف من التعقيدات مما يضمن إنشاء مؤسسات في ظروف جيدة وزيادة نسب نجاحها.

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية والمقاول، ودورهما في التنمية.

الفرع الأول: مفهوم المقاولاتية ا ولمقارباتها الفكرية.

أولا: تعريف المقاولاتية.

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمقاولاتية نذكر منها:

– التعريف الأول: المقاولاتية هي كلمة انجليزية "ENTRPRENESHIP " مشتقة من كلمة فرنسية "**ENTRPRENEUE**" وتم ترجمتها من طرف الكبيكيين على اللغة الفرنسية "ENTERPRENARIAT" حيث تعرف على أنها عبارة عن مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تهدف إلى تشكيل مؤسسة وخلق نشاط معين (شقرون، 2015، صفحة 3)

– التعريف الثاني: يعرف BARROW أن المقاولاتية على أنها: "عملية الانتفاع بتشكيلة واسعة من المهارات من أجل تحقيق قيمة مضافة في مجال محدد من مجالات النشاط البشري، وتكون محصلة هذا الجهد إما زيادة في الدخل، أو الاستقلالية، بالإضافة

إلى الإحساس بالفخر نتيجة الجهد الإبداعي المبذول". (قوجيل، نقييم اداء الوكالة الوطنية لدعم وتشعيل الشباب في انشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2008/2007، صفحة 16)

-التعريف الثالث: يعرف فايول ALAIN FAYOLLE المقاولاتية على أنها: "خلق الثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر والتي يندمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي".

- التعريف الرابع: أما بالنسبة للأنجلوساكسون وخاصة الأمريكيون فقد استعملوا المصطلح منذ السنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور HAWARD STEVENSON يوضح بأن (سايبي، 2015/2014، صفحة 6):" المقاولاتية عبارة عن فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها".

- التعريف الخامس: يعرف GARTNER "هي عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة نتيجة تفاعل عدة عوامل مختلفة كالأفكار، الخبرة، وتحويل الأحلام إلى حقيقة ملموسة على شكل مشروع جديد" (وآخرون، 2017، صفحة 3)

ثانيا: المقاربات الفكرية للمقاولاتية.

إن للمقاولاتية العديد من المقاربات الفكرية نوجز الأهم منها فيما يلي:

*** المقاولاتية حسب مقاربة الاقتصادية:**

إن المقاربة الاقتصادية تتشبع بأهمية كبيرة، حيث ساهمت في إعطاء أسس تاريخية لمجال المقاولاتية، غير أن هذا الاتجاه الذي استمر إلى غاية نهاية السبعينات لم يساهم كثيرا في تحسين فهمنا للظاهرة، نظرا لاتساع وتشعب مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الاقتصادية. (دباح، 2102، صفحة 18)

***المقاولاتية حسب مقاربة الأفراد** (جودي، 2014-2015، صفحة 4):

لقد تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص الشخصية التي سعت للإجابة على نوعين من الأسئلة: من هو المقاول؟ ما الذي يميزه عن الآخرين؟

وكذلك لماذا يصبح مقاولا، لماذا يقوم بإنشاء؟ وذلك من خلال المقاربات التالية:

أ) المقاربة النفسية: محاولة إيجاد خاصية رئيسية أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول، فنجد أعمال D.MECLLELAND في بداية الستينات الذي بين من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الانجاز للتفوق وتحقيق الهدف، فحسبه أن المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للإنجاز.

ب) **المقاربة الديموغرافية**: اهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول كالوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة، السن...الخ إلا أن هذا الاتجاه قد تعرض إلى انتقادات كثيرة كونه قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة بالاعتماد فقط على بعض الصفات النفسية أو الشخصية.

***المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي.**

لقد كثر الاهتمام في هذا الاتجاه بدراسة دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل، كما ركز أيضا على أهمية التغيير الذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق، كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يشتغل فيه المقاول إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى، أو أن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو ينسقها بطرق جديدة تعطي أكثر إنتاجية.

ويعتبر GARTNER أيضا من رواد هذا الاتجاه حيث اقترح على الباحثين الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء مؤسسة جديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هو عليه وقدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة له أربعة أبعاد تتمثل في المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة. ويعتبر الباحث أن مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي (نادية دباح، صفحة 20):

البحث عن الفرصة المناسبة؛

*جمع الموارد؛

* تصميم المنتج؛

* إنتاج المنتج؛

* تحمل المسؤولية أمام العدالة والمجتمع.

الفرع الثاني: مفهوم وسمات وأنواع المقاول.

تعريف المقاول الذي يعتبر نواة المقاولاتية وتحديد سماته وكذا أنواع المقاولين وتصنيفاتهم.

أولا: مفهوم المقاول.

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول "ENTERPRENEUR" ظهر في فرنسا خلال القرن 61 وهي كلمة مشتقة من الفعل"ENREPRENDER" والذي معناه باشر التزم تعهد، وبالنسبة للغة الانجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة"ENTERPRENEUR" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية.

ويعتبر الاقتصادي R.CANTIOLLON أول من وضع مفهوم للمقاول: " المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين. (محمد علي جودي، صفحة 20)

وبينما Bird يرى أن " المقاولين كالزئبق أشخاص محبين للأفكار الجديدة، مفكرون، مخططون، يحسنون التصرف إنهم يقتنصون الفرص، مبدعون، غير عاطفيين" (بشير، 2015-2016، صفحة 45)

كما يمكن استنتاج تعريف المقاول بأنه: ذلك الشخص الذي يملك مهارات البناء المؤسسي بجانب مهارات إدارية وإبداعية تساعده في بناء التنظيم أو إدارة المؤسسة.

ثانيا: سمات ومميزات المقاول.

يتصف المقاول بمجموعة من السمات حيث تمثل دالة لتفاعل جملة من الظروف والمتغيرات البيئية والعائلية والنفسية والاجتماعية والشخصية وهي تتجسد من خلال السلوك لإنشاء دوافع معينة. على الرغم من اختلاف الناس واختلاف طبقاتهم الاجتماعية إلا أن جميعهم يشتركون في بعض الخصائص أهمها: (محمد شقرون، صفحة 20)

الاستعداد والميل نحو المخاطرة: سواء كانت عند بدء المشروع أو أثناء تشغيله، ويلاحظ أنه كلما ا زدت درجة الرغبة في النجاح يزداد الميل والاستعداد نحو المخاطرة؛

* الرغبة في النجاح: يعرف المقاولون أهدافهم جي دا أو يعملون بمثابرة لتحقيقها؛

* الثقة بالنفس: يملك المقاولون الثقة بالنفس ولا يخافون من ارتكاب الأخطاء؛

* الاندفاع للعمل: عادة ما يظهر المقاولون مستوى من الاندفاع الذاتي للعمل، والتميز أعلى من الآخرين وتأخذ شكل العناد والرغبة في العمل الشاق؛

* الاستعداد الطوعي للعمل ساعات طويلة: غالبا ما يداومون أيام الأسبوع كاملة حتى يحققون المنافسة؛

*المنهجية والنظام: للمقاول القدرة على ترتيب وتنظيم الوقت مع رؤية الصورة بشكلها الواقعي وبأدق تفاصيلها؛

* الالتزام: لابد للمقاولين من إدامة تركيزهم على أهدافهم وتخطيط أنشطتهم المختلفة؛

*التفاؤل: يمتلك المقاولون خاصية التفاؤل فعندهم تحويل الفشل إلى نجاح؛

* النظرة المستقبلية: أي التطلع نحو المستقبل والتفكير بالمردود المالي (نيار، 2007-2008، صفحة 51) ؛

* بالإضافة إلى الإبداع، المبادرة، روح الفريق، القيادة، التحفيز، حس المسؤولية.

ثالثا: أنواع المقاولين وتصنيفاتهم.

لقد قسمت النظرية الاقتصادية المقاولين من حيث السلوك إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي المبدع، المخاطر المدير.

ولقد قسم MINTZBERG المقاولين إلى أربع مجموعات وهي:

المقاولين ذوي الإمكانية؛

* الرياديين الذين لديهم النية لإقامة مشروع؛

* رياديين فعليين؛

* رياديين ليست عندهم النية لبدء وإنشاء مشروع جديد.

وقد قسم بعضهم مثل UCBASARAN المقاولين إلى أنواع أخرى مثل (مبارك، 2009، صفحة 39): مقاول أصيل، ومقاول مبتدئ، ومقاول تسلسلي أو تتابعي، ومقاول احتوائي فالمقاول الأصيل يحتوي على مفاهيم متعددة كالتي تم تبيينها في مختلف التعاريف أما المقاول المبتدئ فهو الذي يملك حاليا مشروعا واحدا، ولكن عنده خبرة سابقة في ملكية المشاريع، وإدارتها كونه منشئا لهذا المشروع أو أحد ورثته أو قد يكون مشتري لهذا المشروع، والمقاول التسلسلي أو التتابعي هو المقاول الذي يملك مشروعا واحدا بعد أن قضى فترة زمنية في مشروع سابق، والمقاول الاحتوائي هو الذي يملك أكثر من مشروع واحد في وقت زمني واحد.

نلاحظ من التقسيمات والأنواع السابقة للمقاولين تعدد وتنوع تصنيفاتهم، وقد يعزى ذلك إلى اختلاف المنهج الفكري والخلفية العلمية لكل باحث بالنظر إلى تصنيف المقاولين وإبراز تطبيقاتهم وأنواعهم المختلفة واختلاف طبيعة الفرصة ونوعها.

الفرع الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية.

ترجع أهمية المقاولاتية إلى ما تلعبه من أدوار على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي والذي من شأنه تحقيق التنمية.

أولا: الدور الاقتصادي للمقاولاتية.

تتبع الأهمية الاقتصادية للمقاولاتية من خلال أدوارها المتمثلة في (خوني و حساني، 2008، صفحة 22):

***تعبئة الموارد المحلية.**

وذلك من خلال دورها في:

-توزيع الإنتاج وتنويع الهيكل الإنتاجي عبر القطاعات والمناطق المختلفة؛

- تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار.

***المساهمة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي**

تكمن أهميتها في:

-توفير احتياجات المشروعات الجديدة؛

- تقديم منتجات وخدمات جديدة؛

– تحريك التنمية والتطوير.

***توفير مناصب الشغل.**

من خلال:

–تأهيل العمالة قبل تأهيل التكنولوجيا لأن تأهيل العمالة يؤدي إلى توفير المؤسسات للمهارات والحوافز المؤدية للإبداع والتطوير التكنولوجي؛

– تساعد المقاولاتية في إدماج العمالة كما تساعد على ربط شبكة الأعمال داخل نظم الإنتاج.

***المساهمة في التكوين والتطوير التكنولوجي.**

وتتجلى هذه المساهمة في:

–تكوين الإطارات المحلية؛

– استخدام التكنولوجيا الملائمة؛

– المحافظة على استمرارية المنافسة.

ثانيا: الدور الاجتماعي للمقاولاتية.

إلى جانب الدور الاقتصادي الذي تلعبه المقاولاتية هناك أدوار على الصعيد الاجتماعي يمكن إجمال أهمها فيما يلي (خوني, ربح; حساني, رقية، صفحة 42):

* **عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة:** تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي بالانتشار الجغرافي المتوازن في مختلف الأقاليم ما يقلل من تمركز الأنشطة في إقليم معين؛

***الحد من النزوح الريفي:** فوجود المقاولاتية في المناطق الريفية يعتبر عامل استقرار حيث من شأنها أن تستوعب فائض العمالة والحد من البطالة؛

***المساهمة في تشغيل المرأة:** إذ تستوعب المقاولاتية العمالة النسائية أكثر في صناعة الملابس إلى جانب الأعمال الأسرية مما يحقق استغلال القوى العاملة من النساء؛

* تكوين علاقات وثيقة مع المستهلين في المجتمع؛

* إشباع رغبات واحتياجات الأفراد؛

* التخفيف من المشكلات الاجتماعية؛

* زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلال.

المطلب الثاني: أهم أجهزة الدعم والمرافقة في الجزائر.

أولا: هيئات المرافقة.

هناك نوعين من هيئات المرافقة في الجزائر وهما مشاتل المؤسسات، ومراكز التسهيل.

1/ مشاتل المؤسسات:

لقد تم إنشاء مشتلة المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78المؤرخ في 25 فبراير 2003

أ) تعريف مشاتل المؤسسات تبعا للنظام الجزائري:

تعرف مشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. وتكون في أحد هذه الأشكال:

*المحضنة: وهي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

* ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغرى والمهن الحرة.
* نزل المؤسسات: ويتكفل هذا النزل بحاملي المشاريع ذوي النشاطات التي تهتم بميدان البحث (صندرة سايبي، صفحة 50)

ب) تتكفل المشاتل بالمهام التالية :

– استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع.
– احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم يستفيدون منها بصيغة الإيجار، تسهر المشتلة على تسيير هذه المحلات
– تسهر على تقديم مجموعات من الخدمات للمؤسسات المحتضنة حيث تضع تصرفهم تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي زيادة على تقديم مجموعة من الخدمات المشتركة منها استهلاك الكهرباء والغاز والماء.
– تقديم إرشادات خاصة تتمثل في الاستشارة المقدمة للمؤسسات حيث تسهر على مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها، وزيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني والمالي والمحاسبي، تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما في تقنيات التسيير (نادية دباح، صفحة 69).

2/ مراكز التسهيل:

لقد تم إنشاء مشتلة المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78المؤرخ في 25 فبراير 2003 وذلك طبقا لأحكام المادة 13 عن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع (علي, الجودي محمد، صفحة 77).

أ) تعريف مراكز التسهيل:

هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية تتمتع بالاستقلال المالي.

ب) مهام مراكز التسهيل: تتولى مراكز التسهيل أداء المهام التالية:

مساعدة المنشئين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء القيام بتنفيذ الإجراءات الإدارية.
* مرافقة أصحاب المشاريع والمبادرين في ميدان التكوين والتسيير.
* دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون والإشراف على متابعتها.
* إعداد مخطط العمل عند الاقتضاء
* تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسع مجال نشاطها.
* مساعدة المقاول على هيكلة استثماراته على أحسن وجه (صندرة سايبي، صفحة 51).

ثانيا: أجهزة الدعم:

في إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على مساعدة الشباب البطال في استحداث أنشطاتهم الخاصة. (الجودي محمد علي، صفحة 72)

1/ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANSEJ سابقا)

تأسست الوكالة سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي خاضعة لسلطة رئيس الحكومة،. تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وتتلخص مهامها الرئيسية في:

–تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

-تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالعمل والتشغيل تحت تصرفها.

-تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

-تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات. تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها (صندرة سايبي، صفحة 47).

2/الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات – (ANDI) :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث كانت تدعي سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار) (APSI) من 1993 إلى غاية 2001

والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. (www. andi. dz Consulte، 2019)

ومن مهام الوكالة:

*من الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات.

* تسيير صندوق دعم الاستثمار.

* تسيير المحافظة العقارية الثابت الخاصة بالاستثمار.

3/ الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم04-14المؤرخ 22 جانفي 2004 وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها (محمدقوجيل، صفحة 161).

مهام الوكالة:

*دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم.

* منح قروض بدون فائدة.

* تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي سيحظون بها.

* ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم (الجودي محمد على، صفحة 86).

بالنسبة للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر سنتطرق لها بشكل موسع في الفصل الثالث ودراسة الحالة في الجانب التطبيقي للبحث.

4/ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CANC).

تأسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في6 جويلية 1994م تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم1/94 **المؤرخ في** 11 ماي1994 يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل (محمد قوجيل، صفحة 157).

مهام الوكالة:

-تدعيم ومرافقة الشباب حاملي المشاريع.

- تقديم الإعانات المالية.

- تزويد الشباب المستثمر بمختلف المعلومات حول الإعانات.

كما يستفيد حاملي المشروع من التمويل والامتيازات الجبائية وفق ثلاث أشكال تمويل خاص، تمويل ثنائي، تمويل ثلاثي (محمد قوجيل، صفحة 154).

5/هيئات أخرى لدعم المقاولاتية في الجزائر.

بالإضافة إلى هيئات المرافقة وأجهزة الدعم يستفيد حاملي المشاريع وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم غير مباشر لهيئات أخرى لها أدوار استشارية أو تنظيمية للنشاط المقاولاتي أهمها:

أ)الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANPPE .

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفق اً للمرسوم التنفيذي رقم05-165 المؤرخ في 23 ماي 2005 وتمثل الوكالة أداة للدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار تتولى الوكالة القيام بالمهام التالية :

*تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان متابعتها.

*انجاز دراسة حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية.

*ترقية الاستشارة والخبرة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* المتابعة الديموغرافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث الإنشاء والتوقف وتغيير النشاط.

* التنسيق مع الهياكل المعنية بين مختلف برامج التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب) المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(CNC-PE).

أنشئ المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بموجب المرسوم التنفيذي 03-08 المؤرخ 21 فيفري 2003

وهو عبارة عن هيئة استشارية مسؤولة، عن تعزيز الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وجمعياتهم المهنية من جهة والحكومة من جهة أخرى , حول مختلف القضايا الوطنية التي تهدف إلى التنمية الاقتصادية ويتكون المجلس حاليا من(80) عضو يضم مختلف أرباب العمل وأعضاء الجمعيات المهنية.

ج) الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEK) .

د)الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري.

ع) قانون الصفقات العمومية.

س): بورصة المناولة– المقاولة من الباطن والشراكة (صندرة سايبي، الصفحات 66-68).

ملخص الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى المقاول وخصائصه وتصنيفاته حيث أن له عدة تعاريف تحدثت على ذلك الشخص الطموح مجازف لديه عدة أفكار يريد تجسيدها على ارض الواقع، كما أن له مميزات نفسية وسلوكية كالمهارات التفاعلية والمهارات التكاملية، أما الخصائص الإدارية فتتمثل في المهارات الإنسانية والفكرية والتحليلية وتقنية فالمقاول هو شخص الذي يستطيع أن يستغل الفرص لتحقيق أهدافه على ارض الواقع .

أما المقاولاتية لها دور كبير في أبراز المجالات إما اقتصادياً واجتماعياً أو ثقافياً وخدماتي كما لها أجهزة الدعم والمرافقة كالهيئات والوكالات من أجل تطوير و واستمرار المؤسسات في أنحاء الوطن .

إن تشجيع الدول والهيئات والأفراد الذين لديهم خبرات وقدرات وكفاءات سابقة للمقاولاتية داخل المجتمع في وقتنا الراهن وفقا للإطار القانوني والتشريعي وثقافة الاجتماعية سيجعل المقاولين يقدمون أفضل خدماتهم لتحسن وتطوير مؤسساتهم وبالتالي تنمية وتقوية اقتصاد الدولة هذا لا يتحقق بذلك المفهوم الضيق للرفاهية الفردية على حساب المجتمع والوطن.

الفصل الثالث

دراسة الحالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الفصل الثالث: **دراسة الحالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.**

تمهيد.

في الإطار التكاملي بين النظري والتطبيقي باعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات سنقوم بالدراسة والتطبيق على مستوى وكالة تسيير القرض المصغر ببسكرة، وتعد أحد الوكالات البارزة على المستوى الوطني، والتي تعتبر مفتاح لكثير من الأفراد وأحد أهم الأجهزة الفاعلة في المجال الاقتصادي من خلال النشاطات الأساسية وهي منح القروض المصغرة، في هذا الفصل سيتم التعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأهم ما تقوم به وتقدمه، وأيضا بعض الإحصائيات التي تخص وكالة بسكرة حيث سنتناول في هذا الفصل النقاط التالية:

– تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تتضمن نشأتها ومهامها وهيكلها التنظيمي.

– طريقة عمل الوكالة ويحتوي على الفئة المستهدفة وشروط التأهيل لجهاز القرض، والمساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين.

– دراسة منح القرض من طرف الوكالة وفيه يتم معرفة كيفية طلب القرض والضمانات المقدمة مع دراسة القرض.

– الدراسة المحاسبية المالية للمشروع مع متابعة وتحصيل القرض حيث يحتوي هذا المبحث على بعض الإحصائيات الخاصة بالوكالة لولاية بسكرة.

المبحث الأول :تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

وفي هذا المبحث سيتم التعرف على وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وأهم أهداف ومهام الوكالة وأهم ما تقدمه الوكالة.

المطلب الأول :طبيعة الوكالة وهيكلها التنظيمي

الفرع الأول :نشأة الوكالة

اعتمدت الجزئر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام 1999 بعد خمس سنوات فقط، استوجب إنشاء هيئة أخرى لمنح القروض المصغرة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية وعليه فقد بدأت الحكومة استعدادها وعزمها على مكافحة الفقر.

وعقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في شهر ديسمبر 2002 حول موضوع "التجربة الجزائرية في القرض المصغر في الجزائر" أكد على العديد من العراقيل، أبرزها ما يلي:

–عدم ضمان إجراءات المرافقة ودعم المقاولين في مرحلة نضج المشاريع ومتابعة الأنشطة الممولة.

–تعدد المتدخلين المكلفين بتنفيذ الجهاز.

– على ضوء توصيات هذه الندوة، إضافة إلى تلك المنبثقة على المؤتمر الدولي حول الفقر الذي انعقد عام 2000 ، تم إنشاء جهاز القرض المصغر.

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في عام 2004 ، حيث تندرج ضمن

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش، وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها وتلبية المتطلبات التالية:

*منح القروض بطريقة لامركزية.

*تخفيف شروط التأهيل.

* تكييف الإجراءات مع طرق تطبيق الشروط الموضوعية للفئات المحرومة.

* سيولة آليات الموافقة والمنح الفعلي للقروض من أجل تفعيل الدعم ومساهمة الفئات المحرومة

* استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد علمية كافية.

* القدرة على تلبية الطلب القوي، وخاصة من ربات البيوت، الأسر المنتجة من الحرفيين وصغار المزارعين ومربي المواشي.

الفرع الثاني :مهام الوكالة

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يلي:

أولا: مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تتمثل مهام الوكالة فيما يلي:

– تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها.

– دعم توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم.

– إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة.

– متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج.

– الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع وتنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد.

– تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل.

– تنظيم المعارض(معرض–بيع) جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر.

– التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

ثانيا: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تتمثل أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يلي(WWW.ANGEM.DZ) :

– المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في لمناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي، والعمل في البيت إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.

– استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق أنشطة اقتصادية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.

– تنمية روح المقاولاتية عوضا عن الاتكالية وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.

– متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة لتسيير القرض المصغر.

– تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد مصغرة.

– دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض(عرض–بيع).

الفرع الثالث :الهيكل التنظيمي الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر.

تمتلك الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة هيئتان تأسيسيتان وهما: المجلس التوجيهي ولجنة المراقبة، حيث أن: المجلس التوجيهي هو هيئة تضم 17 عضو منحدرين من مختلف المؤسسات والمنظمات والجمعيات، ويتمثل دوره في إبداء الآراء حول مختلف المسائل المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ويتم إبداء الأفكار على مستوى المجلس التوجيهي بطريقة مستقلة واعتراضية، ويتكون المجلس التوجيهي من الأعضاء التالية:

– ممثل الوزارة المكلفة بالتشغيل.

– ممثل وزير الداخلية والجماعات المحلية.

– ممثل الوزير المكلف بالمالية.

– ممثل الوزير المكلف بالأسرة وقضايا المرأة.

- ممثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ممثل الصندوق الوطني للتأمين والبطالة.
- ممثل وكالة التنمية الاجتماعية.
- ممثل صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء.
- ممثل جمعية البنوك والمؤسسات المالية.
- ممثل الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف.
- ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- ثلاثة ممثلين عن الجمعيات الوطنية بهدف مماثل لهدف الوكالة.
- يتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس التوجيه.
- يعين الوزير المكلف بالتشغيل أعضاء مجلس التوجيه بقرار، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- تنتهي عضوية الأعضاء المعينين بحكم وظيفتهم بانتهاء هذه الوظيفة، وفي حالة انقطاع عضوية أحد الأعضاء، يستخلف حسب الأشكال نفسها، ويخلفه العضو الجديد المعين حتى انقضاء مدة العضوية.
- ينتخب رئيس مجلس التوجيه نظراؤه لمدة سنة واحدة ويساعده نائب رئيس ينتخب حسب الأشكال نفسها ولنفس المدة، في حالة انقضاء مدة عضويتها يستخلفان حسب الأشكال نفسها.
-يتقاضى أعضاء مجلس التوجيه تعويضات عن المصاريف المدفوعة وفقا للأحكام المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.
- يتداول مجلس التوجيه وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يأتي:

*برنامج نشاط الوكالة.

*نفقات سير الوكالة.

*تنظيم ونظام الوكالة الداخليان.

*المخطط السنوي لتمويل أنشطة الوكالة.

*القواعد العامة لاستعمال الوسائل المالية الموجودة.

*إنشاء فروع محلية للوكالة.

*قبول الهبات والوصايا والإعانات.

*اقتناء البيانات واستئجارها ونقل ملكية الحقوق المنقولة أو العقارية وتبادلها.

*المسائل المرتبطة بشروط توظيف مستخدمي الوكالة وتكوينهم.

*حصائل وحسابات النتائج.

تعيين محافظ (محافظي) الحسابات.

أما لجنة المراقبة فهي مكلفة بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارات المجلس التوجيهي الذي تعمل لحسابه، ويتكون من 3 أعضاء يتم تعيينهم من قبل المجلس التوجيهي كما تمتلك الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر هيئة تحت اسم "صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" الذي يقوم بضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك للمقاولين اللذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. لذا، ولأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي،

والذي يتمثل في شبكة تضمن 10 مديريات جهوية، 49 فرع ولائي يغطي كافة أرجاء الوطن و 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة وكل بلدية ذات كثافة ديمغرافية مرتفعة، ومدعمة ب 936 مرافق و 126 مكون.

كما تمتلك الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر هيئة تحت اسم "صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" الذي يقوم بضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك للمقاولين اللذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

وتمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.

ويمكن التطرق إلى الهيكل التنظيمي للوكالة حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 02: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

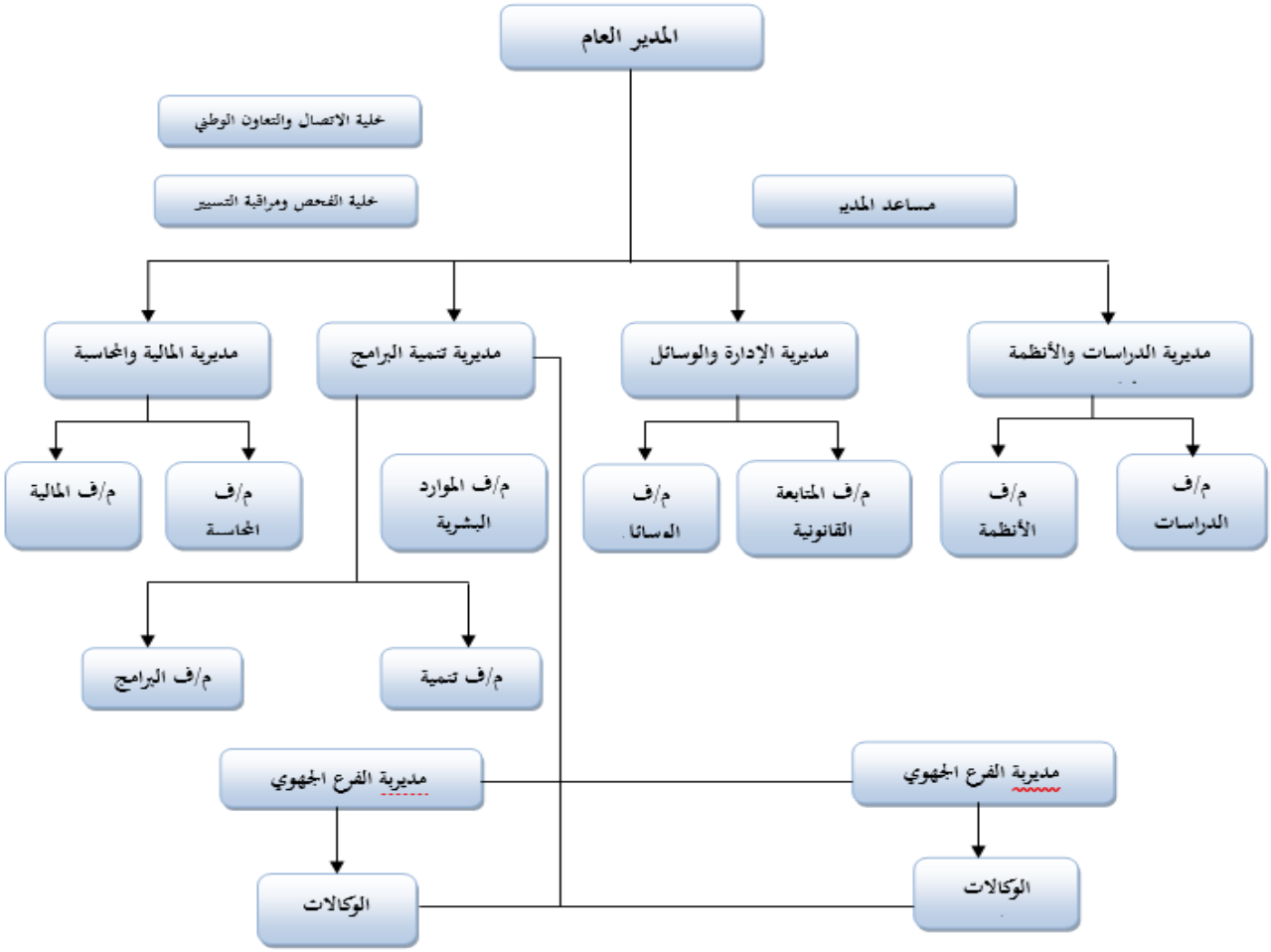

المصدر : وثائق من الوكالة

المطلب الثاني:الصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

الفرع الأول:التعريف بالصندوق

كان يعرف بصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القرض المصغر من سنة 1999 م إلى غاية سنة 2002 م ليسمى في سنة 2004 م بصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، ولقد أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي 04- 16 في 22 جانفي 2004 م المتضمن إنشاء صندوق الضمان المشترك، وبناء على تقرير وزير التشغيل والتضامن الوطني، وبناء على الدستور ولا سيما المادتان 85 04 و 125 ، يوضع صندوق الضمان تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حيث يضمن الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه، ويغطي باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة أو الخسارة. يتولى المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير الصندوق بمساعدة أمانة دائمة، كما يمكن أن ينخرط في الصندوق كل بنك أو مؤسسة مالية قامت بتمويل مشاريع اعتمدتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يؤسس دفع اشتراكات إلى الصندوق من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ويقوم مجلس توجيه إدارة الصندوق بتحديد مبالغ الاشتراكات وكيفيات دفعها.

الفرع الثاني :مهام الصندوق (المصغرة).

من اجل تمكين البنوك والمؤسسات المالية من تحصيل الديون المستحقة في حالة عجز المقاولين والمؤسسات من تسديد القروض الممنوحة في إطار برنامج القرض المصغر، قامت السلطات العمومية بإنشاء جهاز يسمى صندوق الضمان المشترك للقرض المصغرة حيث تكمن مهمة الصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في ضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الحاصلين على تبليغ الإعانات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. يغطي الصندوق بناءا على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من مبلغ الأصول ومبلغ الفوائد التي حل اجل تسديدها عند التصريح بالنكبة أو العجز عن السداد وفي حدود 85 %خمسة وثمانين بالمائة.

-المنخرطين في صندوق الضمان:

*المقاولين في إطار جهاز القرص المصغر الحاصلين على قرار التمويل البنكي.

*البنوك والمؤسسات المالية شركاء جهاز القرص المصغر.

-كيفية الانخراط في صندوق الضمان:

على المنخرطين في الصندوق دفع مبلغ محسوب مسبقا لفائدة الصندوق تدعى **منحة الانخراط**.

المقاولين	**0.5%**	**تدفع دفعة واحدة**
البنوك والمؤسسات المالية	**0.5%**	**تدفع سنويا**

المصدر : وثائق من الوكالة

ينخرط المقاول في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة بعد تبليغ الموافقة البنكية فانخراطه يسبق التمويل من المشروع الخاص به، وتحسب منحة الانخراط في الضمان المشترك للقروض المصغرة على أساس مبلغ القرض البنكي ومدته ويقوم المقاول بدفع منحة الانخراط في الحساب المركزي لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة

المبحث الثاني:دور مرافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تحسين الوضعية المالية –وكالة بسكرة–

المطلب الأول: الخدمات المالية والغير المالية للوكالة وصيغ التمويل التي تقدمها.

الفرع الأول: الخدمات المالية للوكالة: و تتمثل في:

1.السلفة بدون فائدة:

السلفة بدون فائدة لأجل شراء مواد أولية والتي لا تتجاوز كلفتها 250000 دج وقد تصل مدة تسديد السلفة إلى غاية 57 شهر , مع تأجيل التسديد لمدة ثلاث أشهر .

مدة تسديد السلفة موضحة كالتالي :

- ✓39شهر إذا كانت قيمة السلفة تتراوح من 400.001 دج إلى غاية 100.000 دج.
- ✓ 57 شهر إذا كانت قيمة السلفة تتراوح من 100.001 دج إلى غاية 250000 دج.

2.**القروض الممنوحة لإنشاء المشاريع**:

هذا القرض يمكن إن يقسم حسب احتياجات النشاط إلى عدة برامج للتمويل والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02/02 :جدول يوضح برنامج التمويل والقيمة القصوى المحدد للشراء.

برنامج التمويل	القيمة القصوى المحددة للشراء
مواد أولية	لاتتعدى 150000 د ج
السلع للأنشطة التجارية(إعادة البيع)	لا تتعدى 300000 دج
تهيئة محل	10 0000لا تتعدى د ج
التكاليف والرهن	20000 د ج

المصدر:من معلومات الوكالة

مماسبق الجدول يوضح قيمة المشروع الذي تقدمه الوكالة والذي لا تتجاوز 100000 دج وقد تصل إلى

250000 دج على مستوى ولايات الجنوب خاصة بشراء مواد أولية .و 1000000 دج في التمويل الثلاثي والذي يستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك .

الفرع الثاني: الخدمات الغير المالية للوكالة:

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين, والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن واستمرار الإعمال لهدا, فالوكالة توفر لهم :

_ الدعم , النصائح, المساعدة التقنية والمرافقة المستمرة في إطار انجاز مشاريعهم والتي تبتدئ من يوم وضع الملف إلى غاية الانتهاء من عملية التسديد.

_ في حالة قبول طلب حصولكم على القرض فبإمكانكم الاستفادة من الب ا رمج التكوينية التي تقدمها الوكالة مجانيا والمبينة كالأتي :

1_ **تكوين التربية المالية الإجمالية "ت م ا"**: إنها تلقن الناس مفاهيم المال وكيفية إدارته بحكمة.

وهي تعطي فرصة اكتساب المهارات الأساسية في مجال كسب المال والإنفاق وإعداد الميزانية والادخار

والاقتراض, والجيد في الأمر هو انه حين يصبح المرء صاحب قرار مالي مطلع يمكنه أن يخطط لأهدافه ويحققها .

ويتم فيها التطرق إلى 05 مواد أساسية: إدارة الدين, الخدمات المصرفية, المفاوضات المالية, الموازنة, الادخار.

2_ **تكوين حول روح المقاولاتية لدى النساء**: نحرص في هذا التكوين على بلورة رؤية جديدة وفعالة لتمكين المرأة الريفية من تسويق منتجاتها وتحقيق أرباح تساعدها على تحسينه مستقلا وذالك بتجديد احتياجات السوق المحلية والوطنية,مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة .

3_ **تكوين حول المؤسسة الجد لمصغرة"ت م ج م"** يساعد هذا المنهج في دعم ومساندة المقاولين على اكتساب مهارات في الآليات التقنية المتعلقة بأنشطة مؤسساتهم كما يمكنهم من اكتساب المعارف والقدرات الفنية في مجال اتخاذ القرار , واعتمادها إثناء المعاملات اليومية في مؤسساتهم ,وإيجاد الحلول المناسبة لمختلف الصعوبات لضمان استدامة المؤسسة.

ويتم التطرق فيها إلى 05 مواد أساسية وهي: المؤسسة والعائلة_ التموين_ التخطيط المالي_ التسويق_ إدارة المخزون_ حساب التكاليف_ المحاسبة.

4_ **تكوين حول الشبكة المقاولاتية"ت ش م"**:هي تجمع تطوعي بين أفراد أو مؤسسات أو جمعيات بغرض تعبئة وتطوير القدرات والموارد المشتركة لدعم أطراف الشبكة وتنمية قدراتهم وزيادة تأثيرهم الخارجي بهدف تحقيق أهداف مشتركة ومصالح عامة مع الحفاظ على استقلالية كل عضو بها.

هذه الشبكات تركز على الاهتمام وتبني هدف أو قضية واحدة فقط مثل:

شبكة أصحاب مؤسسات النسيج والتي تجذب المؤسسات النشطة في مجال النسيج أو شبكة الصحة العمومية والتي تجدب الجمعيات النشطة في قضايا الصحة العمومية .

شبكات عامة (متعددة القضايا): وهي الشبكات التي تتبنى عدد من الأهداف والقضايا مثل: الإدماج الاقتصادي للمرأة وتحسين المستوى المعيشي للمرأة الريفية.

المطلب الثاني:صيغ التمويل التي تقدمها الوكالة وشروط الاستفادة منها.

تعتمد الوكالة الوطنية على ثلاث صيغ مختلفة لعملية التمويل وهي:

1- التمويل الثنائي:المستفيد والوكالة:

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح قروض بدون فائدة تكون موجهة لشراء مواد أولية لمشاريع

لا تتعدى كلفتها 100000 دج و 250000دج بالنسبة للجنوب.

ولكي تمنح الوكالة هذه القروض يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية :

_ بلوغ سن 18 سنة فما فوق.

_ عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مدا خيل غير ثابت وغير منتظمة .

_ إثبات مقر الإقامة .

_ التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب انجازه.

_ عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.

_ القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة ب 1 % من الكلفة الإجمالية للمشروع

2.التمويل الثلاثي: المستفيد –الوكالة– والبنك:

في هذه الصيغة يتدخل ثلاث أطراف في عملية تمويل المشاريع التي تتراوح كلفتها مابين 50000 دج و

1000000 دج , والأطراف المتدخلة في صيغة التمويل الثلاثي هم :

_ المستفيد من المزايا التي تقدمها الوكالة.

_ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

_ البنك .

حيث تتدخل الوكالة في عملية التمويل بنسبة 29%من الكلفة الإجمالية للمشروع. والبنك بنسبة 70% والمستفيد بنسبة 1.%

كما تقوم الوكالة بضمان وتخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية ,كذالك تقوم بتقديم الدعم والنصائح والمرافقة

في إطار انجاز المشروع .

ولكي تقوم الوكالة بمنح هذه القروض يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية :

_ بلوغ سن 18 فما فوق .

_ عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مدا خيل غير ثابتة وغير منتظمة .

_ إثبات مقر الإقامة .

_ التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب انجازه.

_ عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات .

_ القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة ب 1 % أو من الكلفة الإجمالية للمشروع

_ تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة (0.5 من القرض البنكي).

_ القرض للبنك.

_ السلفة بدون فائدة للوكالة

المبحث الثالث :الإجراءات منح القروض المصغرة وعرض النتائج وتحليلها.

في هذا المبحث نقوم بدراسة الإجراءات المعتمدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و وتحليل النتائج المقدمة من طرف المؤسسة وذالك من خلال عرض الجداول المقدمة من طرف الوكالة وتصنيفها حسب نوع النشاط وبرنامج التمويل ..الخ .

المطلب الأول:الإجراءات المعتمدة لمنح القروض المصغرة .

لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتبع المؤسسة العديد من الإجراءات وذالك لتفادي الوقوع في المشاكل وسنأخذ هذه الإجراءات على شكل مرحل وهي:

مرحلة إيداع ودراسة الملف على مستوى خلية المرافقة :

هذا الملف لا يودع إلا على مستوى مرافقة الدائرة محل إقامة المقاول, وفي حالة عدم وجود هذه الخلية بإمكان المقاول إيداع ملفه على مستوى خلية المرافقة الأقرب من محل إقامته

كما أن الملفات الغير مكتملة لا يمكن استقبالها من طرف المرافق لأي سبب من الأسباب ' سوءا بشكل مؤقت أو دائم.

بعد استلام المرافق من طالب القرض الملف كاملا يحرر وصل إيداع الملف تلقائيا ويسلمه له.

بعدها يقوم المرافق بتعبئة وثيقة طلب القرض المصغر وتحول إلى التقني سامي في الإعلام الآلي من اجل تحديد الرقم التعريفي وإدخال المعلومات في قاعدة البيانات الخاصة بالوكالة ثم إلى المكلف بالدراسات للتحصيل من اجل متابعة المقاول إن كانت لديه ديون مسبقة, ومن تم تعبئة الاستعلام والمتابعة بصفة مشتركة مع المقاول .

مدة المعالجة ووضع الصيغة النهائية للملف لا يمكن بأي حال من الأحوال إن تتجاوز (10) أيام من تاريخ إيداع الملف.

قبل الانتهاء من دراسة الملف يبرمج المرافق زيارة ميدانية لموقع انجاز المشروع المقترح , من اجل التأكد من تصريحات المقاول ومقر إقامته المعتاد وتعبئة الجزء الأول من وثيقة المتابعة وتجسيد المشروع , ثم بعد ذالك يتم مراجعة الملف والاستعلام عن استفادته او انخراطه في احدى الهيئات التالية :وكالة دعم الشباب(ANSEJ),الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNANC),والصندوق الوطني لتأمين الإجراء (CNAS), والصندوق الوطني لتأمين لغير الإجراء(CASNOS)

مرحلة دراسة الملف على مستوى لجنة التأهيل والتمويل:

هذه اللجنة منشأة بقرار من السيد الوالي وباقتراح من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر, هذه اللجنة

مكلفة باتخاذ القرارات فيما يخص ملفات طلبات القروض بدون فوائد , وكذا طلبات القروض الموجهة لاقتناء العتاد من طرف المقاولين ومحضرة من قبل الهيئات الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

يتكون ملف المقاول الذي يعرض في اجتماع لجنة التأهيل والتمويل من :

_ وثيقة طلب القرض المصغر.

_ وثيقة الاستعلام والمتابعة .

_ الدراسة التقنو اقتصادية .

_ كل الوثائق المطلوبة.

لجنة التأهيل والتمويل لا تدرس إلا الملفات الموجودة من قبل الحضور في اللجنة, حيث تقوم لجنة التأهيل والتمويل بفحص الملفات من ناحية أهلية المقاول وكذالك من ناحية أهلية المشروع, طبقا للشروط والقوانين المنصوص عليها والمتعلقة بالقروض المصغرة, ثم تأتي المناقشة والتصويت إما بالقبول أو التأجيل بالتحفظ أو الرفض.

في حالة قبول الملف يمنح قرار التأهيل والتمويل للمرفق, إما في حالة التأجيل فيبلغ المقاول بأسباب تأجيل الملف والتحفظات التي أخذت عليه .

أما في حالة رفض الملف فيبلغ المقاول بقرار الرفض, حيث يبلغ المقاول على أسباب رفض ملفه وله الحق في الطعن, أو طلب إعادة النظر لكن خلال 15 يوم من استلامه.

مرحلة دراسة الملف لدى البنك:

بعد قبول ملف المقاول في لجنة التأهيل والتمويل وتسليم نسخة له يطلب من المقاول إحضار الملف البنكي

والمتكون من :

_ شهادة الميلاد.

_ شهادة إقامة.

_ دبلوم أو شهادة تأهيل مهني أو شهادة تكوين أو أي وثيقة أخرى تثبت المؤهلات المهنية في النشاط .

_ نسخة من بطاقة التعريف الشخصية) CIN أو PC .)

_ نسخة من قرار التأهيل والتمويل المقدم من طرف الوكالة.

_ نسخة من الدراسة التقنوا اقتصادية التي أعدها المرافق من قبل المقاول ,بالاشتراك مع فولتير شكلية للعتاد والمواد الأولية.

_ نسخة من شهادة عدم الانتساب CNAS أو CASNOS .

يودع هذا الملف لدى البنك,من طرف البنك م ا رفق الدائرة ويقر البنك باستلام الملفات عن طريق الإمضاء في

جدول الإرسال المرفق مع الملف.

يتم تحديد وقت معالجة الملفات على مستوى البنك بحد أقصى شهرين) 02 (اعتبارا من تاريخ إيداع الملف الكامل)

في حالة رفض الملف من طرف البنك, تحرر مراسلة للوكالة مذكور فيها أسباب الرفض مع إعلام المقاول

بها, تقوم الوكالة بإعادة فحص الملف ورفع جميع التحفظات المبينة في مراسلة البنك وإرجاع الملف للبنك في غضون فترة لا يمكن أن تتجاوز 15 يوما من تاريخ استلام إشعار الرفض ,بعد 15 يوم وبدون استجابة الوكالة سيتم رفع الملف.

عند استلام المقاول الإشعار بالموافقة ع لى ملفه يقوم بفتح حساب لدى البنك ودفع المساهمة الشخصية والمقدرة ب 1 % من الكلفة الإجمالية للمشروع.

مرحلة دراسة ومعالجة الملف على مستوى الفرع الجهوي:

بعد قبول الملف في لجنة التأهيل والتمويل يقوم مدير الوكالة الولائية بإرسال الوثائق التالية إلى الفرع الجهوي:

_وثيقة طلب التمويل والقائمة الاسمية للمقاولين المسجلين للتمويل .

_ نسخة الأصلية من قرارات التأهيل والتمويل .

_ نسخ من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة .

_ وثيقة تسجيل النشاط (بطاقة الحرفي,سجل تجاري....) وصل إيداع وثيقة التسجيل مقبول.

_كشف حساب بنكي أو الحساب الجاري باسم المقاول.

مرحلة التمويل والانطلاق في المشروع:

في هذه المرحلة يتمكن المقاول من الاستفادة من القرض للانطلاق في المشروع بعد ما تم تحويل الدفع في البنك والتأكد من وصول السلفة لحساب المقاول

المطلب الثاني:عرض النتائج وتحليلها

الفرع الأول:عرض النتائج وتحليلها:

من خلال المعطيات المقدمة من طرف المؤسسة يتسنى لنا عرض الجداول المقدمة وتصنيف الملفات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال فترة من(2016- 2020)

***حصيلة التمويل ومناصب الشغل المستحدثة من طرف لولاية بسكرة خلال الفترة 2016– 2020**

الجدول 03)

السنوات	التمويل الموجه لشراء مواد أولية برنامج الجنوب	التمويل الثلاثي	المجموع	مناصب الشغل المستحدثة
بسكرة	3316	301	3617	3617

المصدر : احصائيات من الوكالة (المديرية الجهوية للقرض المصغر بسكرة)

– نلاحظ من خلال جدول حصيلة التمويل ومناصب الشغل خلال الفترة 2016-2020 ،أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الموجهة لشراء مواد أولية برنامج الجنوب أكبر بكثير من عدد المشاريع الممولة في إطار التمويل الثلاثي وبذلك ما يقرب 10 أضعاف وهذا نظرا لقصر المدة الزمنية للتمويل الذي تقوم به الوكالة مباشرة على غرار المشاريع الممولة تمويلا ثلاثي أي البنك كشريك في التمويل مما يزيد من طول مدة التمويل ، كما نستخلص أن زيادة مناصب الشغل في الفترة مابين 2016-2020 أي ما يقارب 3617منصب شغل يؤكد على تفاعل المقاولين بشكل سلس مع برنامج القرض المصغر للوكالة من أجل تحسين وتمويل مشاريعهم وتطوير الوضع المالي لهم

***الملفات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف لولاية بسكرة خلال الفترة 2016– 2020 حسب السنوات**

الجدول (04/04)

السنوات	التمويل الموجه لشراء مواد أولية برنامج الجنوب	التمويل الثلاثي	المجموع	مناصب الشغل المستحدثة
2016	432	42	474	474
2017	808	80	888	888

2018	927	45	972	972
2019	635	69	704	704
2020	514	65	579	579
المجموع	3316	301	3617	3617

المصدر : احصائيات من الوكالة (المديرية الجهوية للقرض المصغر بسكرة)

- من خلال الجدول رقم (2) المعنون الملفات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف وكالة بسكرة وهذا حسب السنوات والملاحظ في هذا الجدول إن نسبة و عدد الملفات الممولة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى ماعدا سنتي 2019-2020 لاحظنا انخفاض في عدد الملفات والمناصب المستحدثة وهذا راجع لأثر الجائحة الوبائية لفيروس كوفيد19 كورونا على مسار عمل الوكالة الذي أثر سلبا على أدائها من خلال عزوف أصحاب الملفات والمشاريع من التقرب من الوكالة كذلك فترة توقف نشاط الوكالة وتباطؤ عملية التمويل رغم هذا إلا أن عدد ونسبة المشاريع والمناصب المستحدثة لم يتناقص بشكل كبير جدا وهذا ما يؤكد دور مرافقة الوكالة لأصحاب المشاريع وتقديم الدعم عن بعد من خلال المنصة الرقمية الالكترونية لموقع الوكالة لتواصل المرافقة التقنية والتوجيه للمقاولين وأصحاب المشاريع الراغبين في تطوير وتحسين وضعهم المالي لمؤسساتهم مشاريعهم من خلال ما تقدمه الوكالة من مرافقة فعلية.

***توزيع القروض الممولة حسب قطاع النشاط والموجهة لشراء المواد الأولية خلال الفترة 2016- 2020**

الجدول (05/05)

الجنس	العدد	النسبة
نساء	2341	64,72 %
رجال	1276	28,35 %
المجموع	3617	100 %

المصدر : احصائيات من الوكالة (المديرية الجهوية للقرض المصغر بسكرة)

-يحدد هذا الجدول توزيع القروض حسب الجنس، فالملاحظ من خلال هذا الأخير أن عدد ونسبة النساء المقاولات اكبر من نسبة وعدد الرجال بمعدل 64.72% نساء و35.28% مما يعكس دور مرافقة الوكالة للمرأة المقاولة وتشجيعها على تحسين الوضعية المالية لأسرهم والاستثمار المالي بتقديم كافة التسهيلات من خلال الأيام الإعلامية والتحسيسية ، وتقريب النساء من الوكالة عن طريق إطارات نسوية مكونة ومتخصصة في عملية المرافقة الميدانية والتحسيس والتعبئة التي تشجيع المرأة على أنشاء مشروعها الخاصة وخوض غمار المقاولاتية ،بالاظافة إلى التكوين والتدريب من قبل الإطارات المكونات في هذا المجال وتقديم المساعدة في الحصول على المؤهلات المهنية ودبيلومات في ما يرغبن فيه كمقاولات من خلال الاتفاقيات المبرمة مع مختلف الهيئات مثل غرفة الصناعة والحرف التقليدية التي أبرمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر معها اتفاقيات من اجل مساعدة النساء المقاولات في

الحصول على شهادات تأهيل في جميع الاختصاصات وهذا ما يسمح للمقاولات من الاستفادة المريحة من الوكالة وإنشاء مشاريعهم وتحسين الوضع المالي لأسرهم ومؤسساتهم.

***تطور توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2016– 2020**

الجدول (06/06)

الولاية	الزراعة	الصناعات الصغيرة	بناء وأشغال عمومية	خدمات	صناعات حرفية	المجموع
بسكرة	115	1049	522	448	1182	3316

المصدر : احصائيات من الوكالة (المديرية الجهوية للقرض المصغر بسكرة)

-الجدول (4):تطور توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2016-2020 والملاحظ أن هذا الجدول يبرز لنا أهم القطاعات الأنشطة المختلفة التي مولت من طرف الوكالة خلال الفترة 2016-2020 وهي (الزراعة، الصناعات الصغيرة ،والبناء والأشغال العمومية ، الخدمات ،الصناعات الحرفية) .وعددها حسب كل قطاع النشاط فنجد أن قطاع الصناعات الحرفية اخذ حصة الأسد بما يقارب أو يعادل 1182 خلال هذه الفترة وهذا راجع إلى نمط ونوع القرض والمخصص لشراء المادة الأولية والتي يستفيد منها أصحاب المشاريع في الصناعات الحرفية حيث لاتحتاج إلى اقتناء عتاد كبير أي تعتمد على العمل اليدوي الحرفي والمهارة،ويأتي بعده قطاع الصناعات الصغيرة ب1049 ، ونجد قطاع البناء والأشغال العمومية ب522 الذي يحتاج إلى مواد أولية للبناء كالخشب والحديد والاسمنت ويليه قطاع الخدمات ب 448 وأخيرا الزراعة ب 115 كأشغال البستنة وشراء البذور الأدوية .

الملاحظ أن أصحاب الصناعات الحرفية يتوجهون إلى هذا النوع من نمط التمويل أي قرض لشراء مواد أولية الذي يلائم نوع نشاطهم الحرفي بالاظافة إلى الامتيازات التي تمنحها الوكالة لهذه الفئة من مرافقة في تنظيم الصالونات الوطنية والجهوية الدورية وتشجيعهم على ربط علاقات مع العديد من المقاولين والناشطين في هذا المجال عن طريق الشبكة التضامن الربط بين المقاولين اليكترونيا التي أنشأتها وزارة التضامن الوطني وقضايا المرأة مما يساعدهم في تسويق منتجاتهم الحرفية فيسمح لهم في تطوير وتحسين الوضع المالي لمؤسساتهم.

***القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2016– 2020**

الجدول (07/07)

الولاية	الزراعة	الصناعات الصغيرة	بناء وأشغال عمومية	خدمات	صناعات حرفية	التجارة	المجموع
بسكرة	98	40	35	109	11	8	**301**

المصدر : احصائيات من الوكالة (المديرية الجهوية للقرض المصغر بسكرة)

– الجدول (5):القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة(تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2016-2020، الجدول يوضح تصدر قطاع الخدمات ب109 قرض نمط التمويل الثلاثي خصوصا النقل الحضري ونقل البضائع والنقل عموما تليه قطاع الزراعةب98 مشروع والأغلبية كانت في اقتناء عتاد البيوت البلاستكية وهذا لخصوصية ولاية بسكرة ودوائرها التي تمتاز للفلاحة الموسمية واستعمال البيوت البلاستكية تليه الصناعات الصغيرة ب40 مشروع كالحداد الفنية ،المطاعم ،النجارة بأنواعها ،الحلويات ، الاليمينوم .....الخ تليه البناء والأشغال العمومية ب35 مشروع والصناعات الحرفية والتجارة في أخر الترتيب قطاع النشاط ب11، 8 على التوالي.

الملاحظ أن التوجه بشكل كبير خصوصا النقل الحضر ونقل البضائع أي وسائل النقل عموما يرجع إلى رغبة المنخرطين في جهاز القرض المصغر لسهولة توفر المؤهل المهني والمتمثل في رخصة السياقة وبطاقة السائق ومرودية مثل هذه المشاريع التي من شأنها خلق مناصب شغل وتحسين الوضعية المالية لأصحابها والقدر على تسديد ديون القرض في أوانها ،ونفس الشئ بالنسبة لقطاع الزراعة أو الفلاحة حيث تسهيلات الوكالة من خلال تيسير مكونات الملف للطلب التمويل التي تحتوي على بطاقة الفلاح كمؤهل مهني أو شهادة عمل والتأهيل من الغرفة الحرف والصناعات التقليدية أومن مختلف الهيئات التي أبرمت معها اتفاقيات من مساعدة المقاولين في هذا المجال ومرافقتهم ، فالوكالة من خلال جميع أشكال المرافقة المقدمة سواء مرافقة مالية وتقنية آو استشارية أو في مجال التكوين والتدريب ترفع من مستوى دعم أصحاب المشاريع في إنجاح وتعظيم العائد المالي لهم.

***توزيع القروض حسب الشريحة العمرية خلال الفترة 2016– 2020**

الجدول (08/08)

الوكالة الولائية	29 – 18 سنة	39 – 30 سنة	49 – 40 سنة	59 – 50 سنة	60 سنة فما فوق	المجموع
بسكرة	956	1186	818	492	165	**3617**

المصدر : احصائيات من الوكالة (المديرية الجهوية للقرض المصغر بسكرة)

– يبرز هذا الجدول الشريحة العمرية للممولين بالقروض من طرف الوكالة لفترة 2016-2020 ، من سن سنة18 إلى غاية 60سنة فما فوق أي أن الوكالة تمول جميع الشرائح العمرية المكلفة قانونا.

فالشريحة العمرية مابين 30و39 سنة تحتل المرتبة الأولى في ترتيب عدد الممولين حيث مولت الوكالة ما يعادل1186 مشروع، تليها الشريحة العمرية ما بين 18-29 سنة ب956 مشروع وبعدها الشريحة العمرية ما بين 40-49 سنة ثم تليها الشريحة ما بين 50-59 سنة واخيرا الشريحة العمرية مابين 60 فما فوق ب165 مشروع.

فنلاحظ أن الشريحة العمرية مابين 30-39 سنة الأكثر إقبال واستفادة من تمويل الوكالة يفسره الخدمات التي تقدمها الوكالة لهاته الفئة التي لايمكنها الاستفادة من برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أنساج سابقا لأنها هذه الفئة محرومة بسبب السن هذا أولا وثانيا الشروط التي ممكن تصعب هذه الفئة للاستفادة من جهاز الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة كناك ،ولهذا يلجؤن إلى الاستفادة من مرافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر اونجام نظرا للمرونة التي توفرها مرافقة الوكالة لمساعدة المقاولين وأصحاب المشاريع من اجل تجسيد مشاريعهم في وقت قصي على غرار باقي الأجهزة والوكالة والهيئات الداعمة التي ممكن أن تأخذ وقت أطول.

تسديدات قرض لشراء مواد أولية

الجدول (09/09)

الدوائر	الأقساط المستحقة		مجموع الأقساط		نسبة التسديد	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ		
بسكرة	27 281	297 737 270,86	9300	78 691 192,21	**34,09%**	**26,43%**
جمورة	3 983	34 791 472,72	1711	12 878 956,06	**42,96%**	**37,02%**
القنطرة	2 493	22 618 251,62	2691	21 311 245,32	**107,94%**	**94,22%**
الوطاية	3 188	22 580 959,94	1424	9 676 730,39	**44,67%**	**42,85%**
فوغالة	14 840	176 572 279,74	1820	14 159 638,14	**12,26%**	**8,02%**
مشونش	2 320	20 123 978,15	1657	14 617 276,38	**71,42%**	**72,64%**
اولاد جلال	10 608	107 727 211,78	4678	42 950 213,08	**44,10%**	**39,87%**
اورلال	10 053	106 568 919,73	1504	12 934 333,93	**14,96%**	**12,14%**
سيدي خالد	20 312	236 159 799,88	3962	33 987 612,94	**19,51%**	**14,39%**
سيدي عقبة	7 724	62 522 838,15	2983	21 008 863,27	**38,62%**	**33,60%**
طولقة	13 037	141 170 734,92	2737	23 246 534,31	**20,99%**	**16,47%**
زريبة الوادي	7 194	70 194 860,34	1929	13 076 633,57	**26,81%**	**18,63%**
المجموع	**123033**	**1 298 768 577,83**	**36396**	**298 539 229,60**	**29,58%**	**22,99%**

المصدر : احصائيات من الوكالة (المديرية الجهوية للقرض المصغر بسكرة)

– الملاحظ من خلال الجدول تسديدات قرض شراء مواد أولية الذي يوضح الأقساط المستحقة للدفع ديون المقاولين ومجموع الأقساط الإجمالي للديون حسب كل دائرة من دوائر ولاية بسكرة وكل خلايا دوائر المرافقة للوكالة الولاية بسكرة ،الذي يوضح تسديدات المقاولين للديون نمط لقرض شراء مواد أولية فنجد دائرة بسكرة بنسبة34.09% وجمورة ب42.96% ، القنطرة 107.94% أي معدل التسديد تجاوز نسبة الأقساط المستحقة من مجموع الدين وهذا مؤشر على أن المقاولين أصحاب المشاريع المستفيدين من الوكالة في أريحية مالية وتحسن في الوضعية المالية ،ونفس الشيء بالنسبة لدائرة مشونش ب72.42% وهذا يكس التزام المقاولين برد الديون في أوانها مما يدل على استقرارهم في مشاريعهم وتحسن ملحوظ في الوضع المالي لهم ،أما في الدوائر الأخرى(أولاد جلال،سيدي خالد،سيدي عقبة،طولقة،زريبة الوادي) فالنسب متقاربة على غرار دائرة فوغالة واورلال بنسبة 12.26%،14.96% على التوالي ، فنسبة التحصيل والتسديدات منخفضة وهذا راجع في بعض الأحيان إلى نقص في عملية المرافقة الميدانية والزيارات التحسيسية لاسترجاع والحث على دفع المستحقات كذلك عدم وجود وكالات بنكية قريبة في هذا الدوائر للتنقل لدفع المستحقات من الدين من طرف المقاولين أصحاب المشاريع ،لكن في المجمل وعلى العموم عندما ندقق في نسبة التسديدات 22.99 %من 29.98% فالنسبة تعبر عن استرجاع مريح لديون المقاولين أصحاب المشاريع المصغرة مما يظهر

استفادتهم من مرافقة الوكالة وجميع أشكال الدعم من قبل إطارات المرافقة أو المرافقين على مستوى الدوائر مما أدى إلى التحسن في الوضعية المالية لهم والوفاء بالديون ي مواعيدها وأداء جميع الالتزامات المالية.

***تسديدات قرض لاقتناء عتاد**

الجدول (10/10)

الدوائر	الأقساط المستحقة		مجموع الأقساط		نسبة التسديد	
	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ		
بسكرة	288	2 401 684,63	239	3 759 100,12	82,99%	156,52%
جمورة	34	230 620,26	9	60 390,00	26,47%	26,19%
القنطرة	22	114 407,97	6	30 000,00	27,27%	26,22%
الوطاية	24	142 333,96	1	3 452,79	4,17%	2,43%
فوغالة	37	273 502,92	0	0,00	0,00%	0,00%
مشونش	0	0,00	24	385 339,04	/	/
اولاد جلال	19	103 857,36	0	0,00	0,00%	0,00%
اورلال	21	188 152,33	12	176 698,06	57,14%	93,91%
سيدي خالد	4	26 607,20	0	0,00	0,00%	0,00%
سيدي عقبة	60	459 572,24	37	758 368,51	61,67%	165,02%
طولقة	101	783 966,98	24	290 389,17	23,76%	37,04%
زريبة الوادي	34	208 597,07	12	208 339,71	35,29%	99,88%
المجموع	**644**	**4 933 302,91**	**364**	**5 672 077,40**	**56,52%**	**114,98%**

المصدر : احصائيات من الوكالة (المديرية الجهوية للقرض المصغر بسكرة)

– جدول تسديدات القرض لاقتناء العتاد حسب دوائر الولاية من خلال المعطيات والإحصائيات في هذا الجدول نجد دائرة بسكرة في مقدمة الترتيب بنسبة156.52% من تسديدات مجموع الأقساط المستحقة والآجلة أي هناك تسديد كلي للديون قبل أوانها من طرف المقاولين أصحاب المشاريع ، مما يعكس نجاح أصحاب المشاريع في مشاريعهم وتحقيق الأريحية المالية ونجاح بالتوازي لخلايا المرافقة على مستوى دائرة بسكرة في تجسيد عملية المرافقة بجميع أشكالها منذ الإنشاء المشاريع إلي غاية استرجاع والوفاء بالديون والالتزامات المالية لأصحاب المشاريع المقاولين أي أن المقاولين قد استفادوا من مرافقة إطارات الوكالة لتجسيد مشاريعهم ونجاحها وبذلك تحسين الوضع المالي لمؤسساتهم باعتبار أن نسبة استرجاع الديون المستحقة والآجلة بالكامل قبل أوانها كذلك الأمر لدائرة واورلال ب93.91% وسيدي عقبة 165.02%وزريبة الوادي وباقي الدوائر بنسب متفاوتة ولم تسجل نسبة التسديدات نسبة كبيرة ، وهذا راجع إلى نقص في عملية المرافقة والتحسيس في هذه الخلايا لدوائر المرافقة على مستوى كل من(جمورة،القنطرة،الوطاية–غياب مرافق الدائرة) .

لكن في المجموع الإجمالي للنسب التسديدات نجد أن نسبة التسديدات لقرض اقتناء العتاد مرتفعة جدا بنسبة 114.98% مما يفسر ويعكس نجاح عملية المرافقة الميدانية بجميع أشكالها على مستوى الدراسة الاقتصادية التقنية ،والتكوين بالاظافة الى المرافقة التسويقية عن طريق المعارض الولائية والجهوية والوطنية التي استفاد منها أصحاب المشاريع على مستوى وكالة بسكرة في تسويق منتجاتهم وذلك تحقيق الأريحية المالية واستقرار مؤسساتهم وتحسن وضعهم المالي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال المعلومات المقدمة من طرف الوكالة والاطلاع على كافة الملفات والوثائق والمستندات المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر اتضح لنا انه تم إبراز دور المرافقة المقاولاتية في دعم وتحسين الوضع المالي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال استعراض مختلف مراحل المرافقة للمؤسسات وكذا الامتيازات والإعانات المالية والجبائية المقدمة للمقولين، وكذا دور صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في توفير الضمانات للمؤسسات المالية، أما فيما يخص الدراسة الميدانية فقد قمنا بعرض الخدمات المالية وغير المالية الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر واستعراض وتحليل ودراسة الاحصائيات المعطيات الخاصة بالشق المالي للمقاولين بعد عملية المرافقة مبرزين أهمية ودور المرافقة المقاولاتية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوكالة الولائية لولاية بسكرة.

خاتمة

الخاتمة:

إن للمرافقة المقاولاتية دور أساسي وفعال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من القدرة المالية من خلال ما تقدمه من خدمات ضرورية التي يحتاجها المقاول والمؤسسة المراد إنشاؤها والتي من شانها تقليل العقبات التي تواجه حاملي المشاريع وزيادة عدد المؤسسات وتخفيض معدلات الفشل منها الدعم المالي, النصح, التكوين, التزويد بمختلف المعارف, والمهارات, والخيارات وهذا لا يتم إلا من خلال هيئات الدعم والمرافقة المختلفة التي تبنتها العديد من الدول والجزائر كباقي الدول كانت السباقة لانتهاج هذا المنهج من خلال إنشائها لمختلف هيئات الدعم بمختلف صيغها والتي تقوم بتقديم الدعم والمرافقة من اجل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أنواعها وتحسين وضعيتها المالية . خاصة مع التحول من النظام الاقتصادي الموجه إلى اقتصاد السوق زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى ظهور آليات وهيئات الدعم والمرافقة التي أنشأتها الحكومة الجزائرية بهدف دعم ومرافقة هذه المؤسسات وتعد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الآليات التي تم إنشائها لهذا الغرض ولمعالجة هذا الموضوع تناولنا الإطار النظري للمرفقة المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز أهم هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة.

النتائج: قادتنا هذه الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

– نتائج اختبار الفرضيات: لقد أدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

* بخصوص الفرضية الأولى والتي رأت أن أسلوب المرافقة المقاولاتية من بين الحلول المساعدة على الحفاظ على حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وضمان بقائها

واستمراريتها لقد تم إثباتها من خلال برمج التكوين التي يخضع لها حاملي المشاريع والتي تكسبه خبرة ومهارة تساعده على مجابهة الأخطار والمشاكل التي تعترضه عند إنشاء مؤسسته.

* أما الفرضية الثانية والتي رأت أن برامج المرافقة المقاولاتية في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ساهمت بشكل إيجابي في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة 2020/2017 (قد تم إثباتها أيضا لكون المرافقة المقاولاتية في هذا الجهاز ساهمت في إحداث العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين الوضعية المالية لها وفي جميع القطاعات وذلك من خلال استعراض حصيلة نشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

1 نتائج الدراسة: –

أولا: نتائج الدراسة النظرية.

من خلال الدراسة النظرية استنتجنا ما يلي:

* تعتبر المرافقة المقاولاتية من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسسته الصغيرة والمتوسطة نظرا لمختلف التحديات والصعاب التي قد تواجه فهي تساعده على تجسيد مشروعه إلى حقيقة بعدما كان مجرد فكرة.

تقدم المرافقة المقاولاتية كل المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية التي من شأنها المساعدة

* تأكد لنا أن المرافقة يمكن أن تأخذ عدة أشكال ويحمل كل شكل منها بدوره عدة أنواع من الخدمات ويبقى هدفها الأساسي هو التخفيف من المخاطر التي تصادف المنشئين. في خلق مؤسسات وتنمية نشاطها.

خاتمة

* ظهر الاهتمام بمرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع بداية التسعينات، أي في المرحلة التي شهدت بداية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يتميز بتشجيع الملكية الخاصة وروح المبادرة، ورغم تعدد العراقيل والمصاعب التي تواجهها، إلا أنها لعبت دورا هاما في مجال تقديم الدعم لمنشئ يظهر خاصة في شكل منح الإعانات كما أنها حملت الطابع الاجتماعي والتضامني بالدرجة الأولى.

* توجد العديد من الهيئات المختصة في المرافقة المقاولاتية. ANDI . CNAC. ANGEM. ANSEJ والتي يتمحور دورها الرئيسي في مرافقة وإيواء حاملي المشاريع ومؤسساتهم.

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال الدراسة الميدانية وتحليل واقع المرافقة المقاولاتية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأصحاب المشاريع استنتجنا مايلي:

* إن خدمات المرافقة المقاولاتية التي تقدمها الوكالة لأصحاب المشاريع تبدأ منذ ظهور فكرة المشروع إلى غاية تجسيده حيث يستفيد حامل المشروع من إرشادات وتوجيهات المرافق بالإضافة إلى الإعانات المالية والامتيازات الجبائية والشبه الجبائية،توفير منصات تسويقية كالمعارض وغيرها.

* إن للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وما تقدمه من مرافقة دور كبير في دعم وتحسين الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالنظر إلى عدد المشاريع المستحدثة في إطار هذا الجهاز وقدرة أصحاب المشاريع في تسديد ديون القروض المالية الممنوحة على الرغم من النقائص التي يعرفها.

* ساهمت المقاولات المستحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في خلق مناصب عمل والتقليل من البطالة وبالتالي تحقيق التنمية المحلية وتحسين الوضع المالي لمعظم المقاولين .

* التركيز على تقديم الخدمات المالية)التمويل. ضمان القروض. الامتيازات الجبائية. ..... وغيرها(وبالرغم من ذلك فهي لا تؤثر بقوة على البنوك في منح القروض للشباب).

* عدم القدرة على توجيه استثمارات الشباب نحو المشاريع المنتجة للثروة وضعف عمليات التحسيس في بعض البلديات حيث نلاحظ تزايد عدد المؤسسات المصغرة في قطاع النقل وبعض النشاطات غير المنتجة للثروة على حساب القطاع الصناعي والزراعي.

– الاقتراحات:

*التفكير في أنشاء مناطق نشاط اقتصادي مقاولاتي متخصص حسب طبيعة كل منطقة أو دائرة أو بلدية وخلايا مرافقة متخصصة

* ضرورة تطوير وتنويع مختلف آليات وأجهزة المرافقة للشباب كحاضنات الأعمال والمشاتل مع ربط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية وتفعيل دور مختبرات البحث العلمي في تطوير الفكر المقاولاتي.

* تكثيف تنظيم الأيام الإعلامية والتحسيسية لنشر ثقافة المقاولاتية في أوساط الشباب سيما الجامعيين.

*الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العربية والعالمية المختصة في مرافقة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* توجيه المشاريع الجديدة المنشأة في إطار الوكالة في مختلف القطاعات حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة مع الأخذ بعين الاعتبار الاستثمار بالقطاعات ذات الأهمية مثل السياحة والقطاعات الإنتاجية بدلا من التركيز على المشاريع الخدمية ذات العائد السريع والتي تساهم بشكل كبير في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني.

خاتمة

* التوزيع العادل للمشاريع على مستوى الوطن عامة وعلى مستوى ولاية بسكرة خاصة وذلك للحد من الفوارق الاجتماعية بين البلديات.

*إشراك الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة في الاستفادة من مشاريع مقاولاتية وضمان مرافقة خاصة .

* الاهتمام أكثر بتشجيع المقاولات النسوية من خلال العمل على تحسيس هذه الفئة بالفكر المقاولاتي.

* العمل على تقليص مدة الدراسة وتمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية وتسهيل الإجراءات مع البنوك خاصة.

* العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المؤسسات المتدخلة في إنشاء المؤسسات والتنسيق والتكامل لتسهيل عملية إنشاء المؤسسات.

* توسيع المعارض الدورية الداخلية والخارجية للمساهمة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إنشاء شركات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندة هذه المؤسسات عن طريق توزيع وتصدير منتجاتها.

- آفاق البحث:

بعد تناولنا دراسة موضوع دور المرافقة المقاولاتية في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الذي يبقى مفتوح أمام الباحثين نظرا لحداثته وتعدد جوانبه، ارتأينا تقديم

بعض الافاق البحثية والمتمثلة فيما يلي:

*آليات تطوير المرافقة المقاولاتية وأثره على إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

* دور المرافقة المقاولاتية في نجاح واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

* دور المرافقة المقاولاتية نحو التوجه المقاولاتي في الجزائر؛

* واقع المرافقة المقاولاتية في الجزائر؛

* أثر المرافقة المقاولتية في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر؛

*حصة المرافقة المقاولاتية ومناطق الظل في الجزائر؛

*بدائل المرافقة المقاولاتية في تقوية الاقتصاد الوطني ؛

*مدى ارتباط التوازن المالي والمرافقة المقاولاتية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
البسملة	I
شكر وامتنان	II
إهداء	III
ملخص الدراسة باللغة العربية	Iv
ملخص الدراسة باللغة الأجنبية	V
فهرس الجداول	2
مقدمة	أ–ث
الفصل الأول: المؤسسات الصغـــيرة والمتوسطـــــــــة	
تمهيد	05
المبحث الأول: نظره عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	05
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	05
المطلب الثاني: :خصائصها ومميزاتها	08
المطلب الثالث: :أنواع المؤسسات الصغيرة المتوسطة	09
المبحث الثاني: دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المعاصرة	11
المطلب الأول: :الدور الاقتصادي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الثاني: : الدور التجاري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
المبحث الثالث: المشاكل والتحديات الكبرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
المطلب الأول:المشاكل ومعوقات تعترض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
المطلب الثاني: :التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
خلاصة الفصل	20

الفصل الثاني: هياكل الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية بالجزائر

المبحث الاول: ماهية المرافقة	**21**
المطلب الاول: مدخل إلى مفهوم المرافقة	**21**
الفرع الأول: ظهور المرافقة	**21**
الفرع الثاني: مفهوم المرافقة	**21**
الفرع الثالث :أشكال المرافقة	**21**
المبحث الثاني: المقاولاتية والمؤسسات الداعمة لها.	**22**
المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية والمقاول، ودورهما في التنمية	**22**
الفرع الأول: مفهوم المقاولاتية والمقارباتها الفكرية	**22**
الفرع الثاني: مفهوم وسمات وأنواع المقاول.	**24**
الفرع الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية	**25**
المطلب الثاني :أهم أجهزة الدعم والمرافقة في الجزائر	**26**
أولا: الهيئات المرافقة	**26**
ثانيا:هيئات الدعم.	**29**
ملخص اللفصل الثاني.	**30**

الفصل الثالث: دراسة الحالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تمهيد	**31**
المبحث الأول :تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	**31**
المطلب الأول :طبيعة الوكالة وهيكلها التنظيمي	**31**
الفرع الأول :تعريف الوكالة	**31**
الفرع الثاني :مهام الصندوق	**32**
الفرع الثالث :الهيكل التنظيمي الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغر	**34**
المطلب الثاني:الصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة	**35**
الفرع الأول :التعريف بالصندوق	**35**
الفرع الثاني :مهام الصندوق	**35**

المبحث الثاني:دور مرافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة-بسكرة	**36**
المطلب الأول: الخدمات المالية والغير المالية للوكالة وصيغ التمويل التي تقدمها	**36**
الفرع الأول: الخدمات المالية للوكالة	**36**
الفرع الثاني: الخدمات الغير المالية للوكالة	**37**
المبحث الثالث :الإجراءات منح القروض المصغرة وعرض النتائج وتحليلها	**40**
المطلب الأول:الإجراءات المعتمدة لمنح القروض المصغرة	**40**
المطلب الثاني:عرض النتائج وتحليلها	**43**
خلاصة	**50**
الخاتمة	
فهرس المحتويات	
قائمة المراجع	

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

I.الكتب :

1.ناصر دادي عدون،**المؤسسة موقعها في الاقتصاد وظائفها وتسييرها**،دار المحمدية للنشر والتوزيع، الجزائر.

2.صفوت عبد السلام عوض الله ،**اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية**،دار النهضة للنشر مصر 1953.

3.كمال دمدوم ،**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج في الاقتصاديات التي تمر بفترة إعادة الهيكلة** ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر2000.

II.المذكرات و الأطروحات:

أ.الأطروحات :

1.آدم بن مسعود، ترقية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دكتوراه، علوم الاقتصادية، جامعة البليدة 12 ، البليدة، 2015 – 2016.

2. محمد علي جودي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الدفعة 2015-2016.

3.محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، دكتوراه، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016.

ب. المذكرات:

1.فهيمة دارار ،وفاء قاسمية ،**حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة**،مذكرة تخرج ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود،جامعة العربي التبسي تبسة،2015-2016.

2.نعيمة برودي،**التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات** ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2005-2006.

3.سمية بروبي ، **دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**،ماستر في العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة فرحات عباس،2008-2009.

4.محمد قوجيل، **تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ماجستير، تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الدفعة 2008-2009.

5. محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، ماجيستير علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 2008-2011 .

6. محمد شقرون، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة، ماجستير، الإبداع والمقاولاتية، كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، الدفعة 2014-2015 .

8. نعيمة نيار، **الخلفية المهنية والاجتماعية لشباب المنشئ لمؤسسات المصغرة**، دراسة ميدانية لعينة من الشباب المستثمر في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل، ماجيستير علم الاجتماع، جامعة الجزائر،2007-2008 .

9. نادية دباح، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وأفاقها (2000 -2009)ماجيستير علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،2011-2012 .

10. نسرين غيتي، مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة إنتاجية صغيرة، ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة ، الدفعة 2008-2009 .

11.مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة**، ماجستير إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الدفعة 2008 -2011 .

III .الملتقيات.

1.عبد الرزاق خليل ، نقموش عادل ، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، بحث للملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2011 .

2.عمر ثلجي ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية في مواجهة العولمة** ،بحث مقدم للملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة الأغواط أفريل 2002.

3.جمال بلخياط ، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**،بحث مقدم للملتقى الدولي **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الدول العربية** ، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،2005-2006.

4.بوخمخم عبد الفتاح وصندرة سايبي، دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية المؤتمر الثاني، القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 14-15 أفريل 2009 .

5.بوهزة محمد وبن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،حالة المشروعات المحلية بسطيف**،بحث مقدم للدورة التدريبية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة فرحات عباس سطيف،2003.

6.أحمد قداري وأخرون، المرافق المقاولاتية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثالث حول المقاولاتية، مركز الجامعي غليزان ، 23-24 -25 افريل 2017 .

،

IIII.المحاضرات و المجلات :

1- صندرة سايبي، **محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة**2014،**2**-2015.

2. المجلات

1.حسين رحيم ، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02 ، جامعة فرحات عباس سطيف،2003.

2. محمد جودت ناصر، غسان العمري، قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 20 ، العدد الرابع، 2011 .

ثانيا :مراجع باللغة الفرنسية:

منشورات وزارية باللغة الفرنسية:

1. Bulletin d'information statistique de PME, avril 2012,N°22.

2. Bulletin d'information statistique de PME, à la fin de 1er semestre 2013,N°23.

3.Duvert Régis, Hekimain Norbert, vaiiad, l'appui ala création d'entreprise ou d'activité ,étude pour la direction régionale du travail, de l'emploi et de la formation professionnelle Rhône alpes(D R T E F P),Ministère des affaires solidarite,France,mai,2002,P48.

مواقع الأنترنيت

1.الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الموقع **www. ongem.dz**

المنشورات و المراسيم:

1. مرسوم تنفيذي رقم 2000 -190 مؤرخ في 11 جويلية 2000 .

2. منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3. منشورات مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار.

4.منشورات مديرية الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطوير الاستثمار

المراسيم

5. مرسوم تنفيذي رقم 01/04 مؤرخ في 2014/01/3 من المرسوم التنفيذي رقم188/94 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني لتأمين عن البطالة ج.ر.عدد 03 الصادر بتاريخ 2004/01/11 .

5. مرسوم تنفيذي رقم 14/04 المتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المؤرخ في 2004/01/22،ج.د.العدد 06.

6. مرسوم تنفيذي 16/04المتضمن صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر المؤرخ في 2004/01/22 ج.د.العدد 06. الصادر في 2004 .

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

الرقم : 723 / ك.ق.ت.ت / 2021

بسكرة في : 27 - 06 - 2021

إلى السيد : مدير الوكالة الوطنية لتسيير
القرض المصغر - بسكرة -

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي, نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالب :

1- **برتيمة هشام**

المسجل بالسنة : **ثانية ماستر** تخصص : **إقتصاد وتسيير المؤسسات**

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ:

" دور المرافقة في تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "

تحت إشراف : **د/ نصيرة عقبة**

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

المدير الجهوي
كروش مراد

عميد الكلية

نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
أ. جنان عبد الحق

جامعة بسكرة
ص.ب 145 ق.ر - بسكرة